التحرير

سياسية اخبارية جامعة

إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

ISSN 2382-2643

الأحد 17 شعبان 1443هـ الموافق لـ 20 مارس 2022م العدد 384 الثمن 1000مليم

فضيحة دولة:
إحالة بائعة خبز على المحكمة وتخطئتها بـ60 دينار

أوروبا، والسباق المحموم على الثروة الطاقية لشمال إفريقيا

في ذكراه السّادسة والستّين
أيــن نحــن من الإستقلال المزعوم..؟؟

ملتقــى دولــي فكــري وقانونــي

تحت عنـــوان:

أي دستـــور نـريـــد ؟

فشل الإستشارة الوطنية الإلكترونية... ماذا بعد؟

تمخض جبل الحقد الغربي فأنجب يوما عالميا للإسلاموفوبيـــا

الاستشارة الوطنيّة الخلفيّات والمآلات
الدّستور يأكل الدّستور

كثر لجدل هذه الأيّام حول «الاستشارة الوطنيّة» التي أطلقها الرئيس قيس سعيّد، التي يروم من خلالها تغيير دستور 2014 لتغيير النّظام السياسي.ويزعم الرئيس ومن معه أنّ أزمة تونس تكمن في دستورها ولذلك فتغيير الدّستور الحالي ضرورة من أجل:

- تجاوز أخطاء الدّستور الحالي: إذ أكّد الرئيس ومن معه في أكثر من مناسبة أنّ النّظام السياسي الحالي نظام لم يُنتج إلا الفوضى.

- حاجة البلاد إلى سلطة موحّدة وقويّة: بعد أن ثبت أنّ النّظام البرلماني يفتّت السّلطة ويجعلها عاجزة.

هذه هي أهمّ مبرّرات الدّعوة إلى تغيير النّظام السياسي والدّستور. ولكن هل الأزمة تكمن حقيقة في دستور 2014؟

الاستشارة حول النّظام السّياسي الخلفيّات والمآلات:

أطلق الرئيس الاستشارة وحدّد لها يوم 20 مارس 2022 موعدا لانتهائها، ومن ثمّ سيعيّن لجنة لصياغة دستور جديد حسب الاستشارة تكون جاهزة في شهر جوان ومن ثمّ يتمّ الإعداد لاستفتاء على الدّستور الجديد في 25 جويلية 2022، ....

الخلفيّات المعلنة:

- دستور 2014: استند الرئيس ومن معه في استشارته على دستور 2014، باعتبار أنّ التدابير الاستثنائية كانت بتفعيل الفصل 80 من الدّستور. والمفارقة أنّ تفعيل أحد فصول الدّستور أدّى إلى تعليق الدّستور تمهيدا لإلغائه وتبديله بآخر تصوغه لجنة يُعيّنها الرئيس، والمفارقة الأعجب أنّ هاته اللجنة المنتظرة تستمدّ شرعيّتها من دستور 2014 لإلغاء دستور 2014. فما الذي يضمن ان لا يأتي طرف آخر ويعلن هو الآخر إلغاء دستور الرئيس وتغييره بآخر؟

- الخلفيّة المدنيّة: محو كلّ أثر للإسلام: أحاط الرئيس نفسه ببعض أساتذة القانون الدّستوري لا ينفكّ المتكلّم باسمهم (أمينمحفوظ) يعلن أنّ الدّستور «المنتظر» يجب أن يكون مدنيّا صرفا لا أثر للإسلام فيه، زاعما أنّ دستور 2014 كان دستورا فيه شيء من الإسلام يجب أن يمحى حتّى لا يبقى منه أثر (هكذا).

- وضع أسس «متينة» للتحكّم في مصير الشّعب: النّظام السياسي يجب أن يكون رئاسيّا حيث تتركّز عنده السّلطات التنفيذيّة كلّها، ولا يبقى للبرلمان إلا المصادقة على القوانين ومساءلة الرئيس (حسب الإمكان أو قل الميولات والولاءات).

وبالنّظر إلى هذه الخلفيّات المعلنة الصّريحة يتبيّن لنا ما يلي:

- يزعم الرئيس أنّ الشّعب هو صاحب القرار، فما يقرّره الشّعب هو الذي سيسير فيه. فهل سيبطل قيس سعيّد استشارته الوطنيّة بعد أن أهملها الشّعب؟ أم سيهرب إلى الأمام ويزعم أنّ بعض الآلاف الذين شاركوا في الاستشارة يمثّلون رأي الشّعب ومن ثمّ يمضي في إجراءاته؟

- الإصرار على تجاهل حقيقة الشّعب التّونسيّ وهو شعب مسلم، جزء من أمّة الإسلام العظيم. فهو شعب صاحب رسالة هي رسالة الإسلام الذي أرسل به النّبيّ الأكرم محمّد صلّى الله عليه وسلّم. وهذا يعني أنّ التونسيين باعتبارهم مسلمين مطالبين بل ملزمين باتّباع الإسلام في كلّ شيء ومنها في التشريع دستورا وقوانين.

- واستشارتهم لا معنى لها إلا دعوتهم إلى التخلّي عن دينهم والإعراض عنه. والبحث عن دين آخر (هو الدّيمقراطيّة). الله سبحانه وتعالى يدعو التّونسيين (وكلّ البشر) إلى اتّباع أحكام الإسلام وشرائعه، ونهى أن يكون لهم اختيار مع وجود أحكام الله، ولكنّ قيس سعيّد وزمرة العلمانيين التي تحيط به يأبون ذلك.

مآلات الاستشارة الوطنيّة

هل سيختلف مسار دستور الرئيس عن دستور 2014؟

يعلم الجميع أنّ دستور 2014 وضع علمانيّا تدخّلت فيه أيادي المستعمر (الاتّحاد الأوروبي، صندوق النّقد الدّولي، والبنك العالمي، ...)، فهل سيتغيّر الحال؟ هل سيمنع المستعمر من التدخّل في الدّستوروالعبث بمصيرنا مرّة أخرى؟

يقول المثل التّونسي (من نفقته باين عشاه)

- اللجنة «المنتظرة» لجنة من العلمانيين المقدّسين للعلمانيّة بعضهم لا يطيق سماع اسم الإسلام، وعلمانيّتهم هي ولاء وتقديس للفكر السياسي الغربي (الدّيمقراطية)، هذا بالإضافة إلى أنّهم جميعا يرون أنفسهم تلامذة للغرب الأوروبي يتعلّمون منهم وينتظرون دعمهم بما يعني أنّهم جميعا يرون تبعيّة تونس لأوروبا، لأجل ذلك ورغم التنافس الظّاهريّ بين الرئيس ومجموعة «ضدّ الانقلاب» فإنّهم جميعا يسعون إلى هدف واحد هو جعل تونس قاعدة أوروبيّة ويتجلّى ذلك في كلّ تصريحاتهم وأعمالهم. لا فرق بين الرئيس سعيّد أو راشد الغنّوشي أو اتّحاد الشّغل ورئيسه. هذه العقليّة وضعت تونس وشعبها تحت الوصاية وصارت ترى في هاته الوصاية قدرا محتوما يزعمونها سياسة وبرامج.

فهل سيتغيّر الحال مع لجنة قيس الرئيس؟ هل يمكن الحديث عن صناعة قرار مستقلّ أو وضع دستور؟

ثمّ هل سيُغيّر الدّستور الجديد حياة التّونسيين؟

كلّ الوسط السياسي في تونس علماني حادم للغرب، وصل الى طريق مسدود مع الشّعب المسلم في تونس، وهو اليوم يبحث عن الحلول لترويض الشّعب ومن ثمّ تدجينه، وفي هذا الإطار يأتي الحديث عن تغيير النّظام السياسي والدّستور، في محاولة يائسة لتنفيس الاحتقان في ظلّ الأزمات المتراكمة في السّاحة والتعليم وغلاء المعيشة، وهم ينتظرون أن يشتدّ الإنهاك بالنّاس وينتهي مخزون الثورة عندهم، ليعلنوا عن الحوار فالمصالحة(وهي إعادة الحرس القديم، وإرجاع الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة، من رضوخ وتسليم واتّباع) وإعلان انتهاء الثورة (أو موتها). بالإعلان عن دستور جديد وانتخابات جديدة ومن ثمّ إلغاء كلّ شرعيّة لأيّ فعل ثوريّ أو دعوة للتّغيير الحقيقيّ.

كيف ننظر إلى «الاستشارة الوطنيّة»؟

قال الله عز وجل:(وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا) :الأحزاب: 36. هذه الآية عامة في جميع الأمور، وذلك أنه إذا حكم الله ورسوله بشيء، فليس لأحد كائنا من كان، مخالفته ولا اختيار لأحد ههنا ولا رأي ولا قول.

والله سبحانه وتعالى أرسل إلى البشر كافّة تشريعا ينظّم حياتهم بأحكام شرعيّة عمليّة واضحة بيّنة.

وأمر الله سبحانه وتعالى نبيّه الكريم صلّى الله عليه وسلّم في محكم تنزيله بقوله: (وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ... الآية) وهي آية صريحة تنصّ على أنّ الله أنزل أحكاما لا يُستشار فيها أحد، والواجب على المسلمين جميعا أن يلتزموا بها ويطبّقوها مسلّمين لربّهم مطيعين.

ومن نكبات الدّهر التي أصبنا بها أن يتولّى علينا أشباه سياسيين يزعمون أنفسهم حكّاما يعرضون عن كتاب الله وأحكامه ويدعون إلى «استشارة وطنيّة» لوضع دستور ٍير على اتّباعه جبرا.

هذا ظنّهم: وهذا هو مخطّطهم: ويمكرون ويمكر الله

الشّعب في تونس أهمل استشارة الرئيس إهمالا كما أهمل من قبل دستور 2014 ومزّقه تمزيقا، في تونس شعب أبيّ عصيّ عن الترويض والتدجين، يرفض أن تكون تونس تابعة لأوروبا، في تونس شعب من أمّة إسلاميّة حيّة واعية وشبابها متحرّك مصرّ على استرجاع بلده وافتكاكها من بين أنياب المستعمر. في تونس شعب ما عادت ديمقراطيّة الغرب تفتنه وما عاد حديث الدّستور يُغريه.

ولم يبق إلا الإسلام العظيم بعقيدته الصّافية وبأحكامه العادلة هو الملهم وهو المخرج الذي تبحث عنه الشّعوب كلّها: هربا من ديمقراطيّة خادعة ماكرة تسلّطالأقوياء تمكّنهم من وضع القوانين لأكل الضّعفاء وهربا من رأسماليّة جائرة ظالمة تجعل الثروة في أيدي قلّة من المرابين مصّاصي دماء الشّعوب.

نعم لقد نفذ الصّبر في تونس بل في كلّ العالم من اضطهاد الدّيمقراطيّة وجرائم الرأسماليّة. وسئمنا الاعيبكم وأن الأوان أن تزولوا فأنتم أعجز من أن تخدعونا أو تروّضونا وانّ تونس وكلّ البلاد الإسلاميّة قادمة على تغيير عظيم يكون فيه الإسلام هو الحاكم وشرع الله العادل هو السيّد في دولة خلافة راشدة على منهاج النّبوّة. وانّ ذلك لقريب، فارتقبوا وانتظروا فإنّ وعد الله حقّ.

أليس الصّبح بقريب

أ. محمد النّاصر شويخة

اللقاء الدوري للمكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

الأستاذ خبيب كرباكة رئيس المكتب الإعلامي

متابعينا الكرام, أيها السادة الصحفيون

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته

نرحب بكم في هذا اللقاء الدوري للمكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

أريد أن أبدا بلقاء رئيس الدولة بوزير الداخلية بداية الأسبوع.

حيث استقبل الرئيس قيس سعيد يوم الثلاثاء 15 مارس 2022 بقصر قرطاج السيد وزير الداخلية توفيق شرف الدين. وقد أكد الرئيس على ضرورة تجاوز العقبات المفتعلة التي تواجهها الاستشارة الوطنية..

بصرف النظر عن التراشق المتبادل بين الرئيس ومعارضين.. تلاحظون كلكم حجم الدعاية للاستشارة الوطنية التي دعا لها الرئيس..

التناول الإعلام اليومي.. اللافتات الإشهارية والومضات الاشهارية تشاهدونها في كل وقت وفي كل مكان..

كما تلاحظون أيضا حجم البرود الشعبي وحجم اللامبالاة من قبل عموم الناس..

نعم.. الظروف التي يمر بها الشعب التونسي تبين أن هذا الشعب في واد وان الحكام في واد آخر.

الرئيس يرى.. أو أريد له أن لا يرى إلا من يفتعل العراقيين ضد الاستشارة التي دعا لها, ولكن من لاحظ من هؤلاء الحكام أن الزيادة في الأسعار أصبحت الموضوع اليومي منذ مده.

بالنسبة لأسعار المحروقات فقد قامت الحكومة بزيادة جديدة في أسعارها في أواخر شهر فيفري وللمرة الثانية في نفس الشهر وهي الزيادة الرابعة في ظرف سنة.

وتعلمون أن ارتفاع سعر المحروقات يؤثر على سعر كل منتج من سعر الخبز إلى سعر العقارات..

ولنأتي إلى فواتير الكهرباء والغاز او بتعبير آخر فواتير الرعب ..

كيف تفسرون الفواتير المرعبة التي أثارت حفيظة الأثرياء فما بالكم بالفقراء..

فهل بقي للناس طاقه للتفكير في الاستشارة التي يدعو لها الرئيس في ظل هذه الازمة وفي ظل هذه الظروف التي يعيشونها..

الناس ليسوا في وضع يسمح لهم بالتفكير في استشاره الرئيس.. بل يفكرون في كيفية قضاء شهر رمضان في ظروف الغلاء الحالي..

الناس ليس لديهم الوقت للانخراط في الاستشارة والأجندات السياسية التي تدفعونهم لها دفعا وبلا مجيب..

الناس ليس لديهم الوقت للتفكير في الاستشارة.. من شدة الضرائب التي وضعتها حكومة الرئيس في ميزانية 2022..

من المهتم اليوم.. من يهتم للاستشارة وغيرها من الإجراءات.. وأي مشاكل ستحل هذه الاستشارة وهذه الإجراءات.. ؟!

أيها المتابعون الأعزاء.. أيها السادة الصحفيون..

إننا في المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس.. قلنا ونقول في كل مرة إن المسار السياسي القائم في البلاد ب 25 جويلية وبما قبله.. لن يستطيع إخراج البلاد من الأزمة.. هؤلاء كسابقيهم سيفشلون.. إن أصروا على هذه السياسات..

تستمر حدة الأزمة الاقتصادية يوما بعد يوم.. وتتناقص المقدرة الشرائية يوما بعد يوم.. ويتزايد الفقر والعوز يوما بعد يوم.. وسيستمر التضخم في إرهاق الناس.. ولكن ماذا عن الرئيس وحكومته.. مثلها مثل الحكومات السابقة.. نفس السياسات الخاطئة.. وبنفس الحركات التي تهدف لتنويم الناس وإيهامهم بالتغيير..

حكومة الرئيس ما جاءت إلا لتنفيذ املاءات صندوق النقد الدولي بل لتحفر في جيوب المفقرين لعلها تكسب رضاه..

كان هناك نظام برلماني من قبل وكانت هناك حكومات التوافقات.. وإما الآن فهناك نظام رئاسي وهناك رئيس واحد.. وارادة واحدة مخولة لأخذ القرارات.. فما الذي تغير..

هل تغيرت السياسة الاقتصادية للدولة ؟ كلا..

هل شرع النظام في بناء سياسة اقتصادية جديدة تنهض بالبلد.. كلا

هل أدخلت التعديلات السياسية لزيادة المقدرة الشرائية..كلا

هل تم تطوير حلول لوقف تضخم العملة.. كلا

فهلا تقولون بالله عليكم ما الذي تغير عندما حل النظام الرئاسي بدلا لنظام البرلماني

أليس نحن من يدفع فاتورة هذا العبث السياسي بالبلد..

أليس نحن من يدفع فاتورة النظام القائم..

أليس نحن من يدفع فاتورة الارتماء في أحضان الدوائر الأجنبية..

أليس نحن من يدفع فاتورة نهب مقدرات البلاد وثرواتها..

أليس نحن من يدفع فاتورة العمليات التجميلية والترقيعات المفضوحة المكشوفة المفلسة لهذا النظام..

نعم, هكذا يريدون ترويض الشعب، الثائر على هذا النظام المفلس والمتحفز للثورة عليه..

بإشغالهم بلقمة العيش، حتّى تغدو الهدف والمقصد, وكأنّ هدفنا هو لقمة العيش لا غير. وأنّ ثورة هذا الشعب لم تستطع توفير لقمة العيش بل ازداد الأمر معها سوء وجوعا.. وهي مغالطة أطلقها أوّلا لأمر مفكّرو الغرب.. ويردّدها أبواقه ونواطيره من الحكّام والمضبوعين بثقافته في تونس وسائر البلاد الإسلاميّة.

إن أول خطوة في التغيير الصحيحة هي فك الارتباط من هذا الوسط السياسي العلماني الموالي للغرب المستعمر عدو تونس, سواء من في الحكم او في المعارضة.

فك الارتباط من هذا الوسط السياسي الذي يدين بدين الغرب الاستعماري الذي يدين بالديمقراطية التي تجعل من الشعوب عبيدا لحقنه من حيتان المال وكبار المرابين..

الديمقراطية الرأسمالية هي التي جعلت من تونس كيانا هزيلا تابعا للدول المهيمنة على ساحات العلاقات الدولية والمؤسسات الدولية التي أنشأها الغرب لتنفيذ مصالحه المتحدة وصندوق النهب الدولي, منظمة التجارة العالمية وغيرها..

أيها المتابعون الأعزاء, أيها السادة الصحفيون..

إن حزب التحرير اليوم هو الوحيد على الساحة السياسية الذي يطرح مشروع التغيير الجذري على أساس الإسلام وعلى أساس معالجاته ومبدئه ولهذا ندعوا أهل الفكر والرأي ولكل من يهتم بالشأن العام أن يلتفت إلى الحلول الجذرية التي يطرحها حزب التحرير, ولنا معكم لقاءات أخرى نفسر فيها ونبين كما عودناكم بإذن الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فشل الإستشارة الوطنية الإلكترونية... ماذا بعد؟

د. الأسعد العجيلي

اختار الرئيس قيس سعيد يوم 20 مارس 2022 ليكون اليوم الأخير للإستشارة الوطنية الإلكترونية التي تمثل الركيزة والخطوة الأولى لخارطة الطريق التي طرحها بما تتضمنه من محطات كبرى: أبرزها تنظيم استفتاء حول تعديل الدستور يوم 25 جويلية وإجراء انتخابات تشريعية يوم 17 ديسمبر القادم، بهدف تركيز مشروع اللامركزية الذي يمر عبر المجالس المحلية لتشكيل السلطة التشريعية والرقابية من المحلي نحو المركزي.

مقاطعة شعبية للاستشارة

ضعف الإقبال على المشاركة في الاستشارة التي لم تتجاوز نسبة 5٪ من مجموع من يحق لهم المشاركة يكشف عن مقاطعة شعبية غير معلنة وعن رفض صريح "لمشروع الرئيس"، إذ لا يمكن التسليم بأن مشاركة أقل من نصف مليون عينة كافية لتمرير الاستشارة ومفرزاتها، بالإضافة إلى أن هذا الفشل يقوض مشروعية الرئيس التي اعتمدها كتفويض شعبي لإزاحة خصومه وجعلته يستأثر بالسلطات الثلاث، فالتأييد العريض الذي رافق إجراءات 25 جويلية كان لإزاحة الطبقة السياسية التي حكمت بعد الثورة وانقلبت على مطلب الثائرين في التغيير الحقيقي، ولم تكن بحال من الأحوال تأييدا لمشروع الرئيس، إذ أن عامة الشعب لم يكن يسمع بهذا المشروع فضلا عن تأييده. أما الفوز الكاسح في انتخابات 2019 فقد انكشف حجم التدخل الخارجي فيه وحجم التضليل الذي مُورِسَ لتزييف إرادة الناخبين ودفع الناس قسرا نحو الخيار الأوحد إذ لا مجال لفوز من تخابر مع الصهاينة على من كان يصرخ بأعلى صوته بأن التطبيع خيانة عظمى.

ماذا عن خارطة الطريق؟

فشل الاستشارة الإلكترونية ستغري المعارضة لزيادة الضغط على الرئيس من أجل دفعه إلى حوار وطني تكون فيه الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية (اتحاد الشغل) طرفا أساسيا فيه، إلا أن كل هذا لن يثني الرئيس عن الاستمرار في تنفيذ خارطة الطريق، خاصة وأن القوى الغربية التي استعان بها الطرفان (الرئيس ومعارضيه) منشغلة بقضية أوكرانيا، بالإضافة إلى أن الوضع السياسي في ليبيا لا زال يراوح مكانه وأن حسم الصراع في تونس ليست أولية عند الدول الكبرى وبخاصة أمريكا المستفيد الأكبر من الإطاحة برجالات الإنجليز في حركة 25 جويلية التي قام بها الرئيس قيس سعيد بدعم فرنسي واضح، لذلك فمن المرجّح أن يعلن الرئيس في خطابه الذي سيتوجه به إلى الشعب التونسي يوم 20 مارس إنشاء لجنة مكلفة بالإصلاحات السياسية لصياغة دستور جديد يؤسس لنظام رئاسي يتمتع فيه رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة تمكنه من حل البرلمان اذا اقتضى الأمر ذلك، على أن تنهي هذه اللجنة عملها قبل يوم 25 جويلية المقبل موعد الاستفتاء على الدستور الجديد.

استمرار الانسداد السياسي

إذن سيستمر الانسداد السياسي في تونس وستراهن المعارضة على الوقت وعلى إمكانية تفجر الغضب الشعبي في وجه الرئيس بسبب الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وعلى تململ بعض النافذين من رجال الأعمال وحلفائهم في الداخل من توجهات الرئيس ونواياه، وعلى تعدد مراكز القوى في الدولة وعدم انسجامها، والمراهنة على أن موازين القوى في الشارع ستتغير مع الزمن.

إرتهان للأجنبي

لقد ابتلي أهلنا في تونس بجزء كبير من السياسيين يعظمون الغرب ويقرون بهيمنته على البلاد، سياسيون لا يرون غضاضة في الاستعانة بالأجنبي، بالرغم من أن ذلك يمثل انتحارا سياسيا وخيانة للأمة ومخالفة صريحة لقوله تعالى: "لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ".

ولا يختلف الرئيس قيس سعيد عن خصومه في ذلك، فحكام ما قبل 25 جويلية قد فتحوا البلاد على مصراعيها للإتحاد الأوروبي وللمؤسسات المالية الدولية، ورهنوا قرارها السياسي للغرب، وأقصوا الإسلام من الحكم والتشريع، وسلموا ثروات الشعب التونسي للشركات الغربية الإستعمارية، أما الرئيس قيس سعيد فقد بقي أسيرا للمنظومة الغربية، ومدد وزير صناعته للشركات الفرنسية عقود استغلال الطاقة كما قام بفتح الجنوب التونسي أمام الشركات الغربية لاستغلالها من أجل إمداد أوروبا بالطاقة النظيفة المتجددة، وعقد اتفاقية عسكرية مع أفريكوم جعلت من تونس مرتعا للجيش الأمريكي، وتعهدت حكومته لصندوق النقد الدولي بما لم تجرأ عليه حكومة من قبل. كل هذا يؤكد أن تونس لازالت في مربع التبعية ولم تتحرر بعد.

ما هو الحل؟

إن الأزمات التي تعيشها تونس اليوم، وما وصلت إليه من مآزق تعجز عن مواجهتها المشاريع السياسية النابعة من مشكاة الدساتير الوضعية التي تحكم بغير ما أنزل الله، تعزّز أكثر وأكثر الثقة بأنّ مشروعنا الذي نحمله منذ عشرات السنين، مشروع استئناف الحياة الإسلامية من طريق إقامة الخلافة الإسلامية الراشدة، هو المشروع الوحيد القابل للتنفيذ، والكفيل بإخراج تونس من مآزقها، خاصة وأن الأزمة الأوكرانية وما أفرزته من صراع بين الغرب وروسيا يوفر ظرفا دوليا يمكن استغلاله للتحرر من الهيمنة الغربية وأدواتها المحلية.

الشمعة المضيئة

إذن تبقى الشمعة المضيئة ومحط الرجاء أن يهتدي الشعب التونسي إلى أنه لا خلاص له إلا بالإسلام وحكم الإسلام، فيقلب الطاولة على الغرب وأدواته المحلية، مستعينا بأهل القوة والمنعة، فيسترجع سلطانه ويمكن المخلصين من أبنائه لتأسيس حكم راشد على أساس الإسلام في إطار خلافة راشدة على منهاج النبوة، تحرر المنطقة من النفوذ الغربي وتجمع من طاقات الأمة وقواها ما يمكنها من الوقوف في وجه أعتا الدول.

"وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ۚ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا".

أوروبا، والسباق المحموم على الثروة الطاقية لشمال إفريقيا

المهندس وسام الأطرش

مقدمة

على وقع الحرب الروسية الأوكرانية، تتالت الزيارات المكوكية الأوروبية على شمال إفريقيا، بعد أن وجدت القارة العجوز نفسها وجها لوجه مع التحديات التي تهدد أمنها الطاقي، مما فرض عليها البحث عن بدائل طاقية لتأمين حاجياتها من الغاز والنفط، خاصة وقد تصاعدت وتيرة العقوبات الدولية لتصل إلى فرض حظر أمريكي على الغاز والنفط الروسيين. فهل تستطيع أوروبا الحصول على مبتغاها من ثروات شمال إفريقيا الطاقية، زيادة عما اعتادت على سلبه ونهبه طيلة عقود خلت بلا حسيب أو رقيب؟

الحاجة إلى الطاقة: لماذا الآن؟

لقد شكلت أوكرانيا منذ ثلاثة عقود ممرا للغاز الطبيعي الروسي الذي مكن موسكو من تزويد أوروبا بما قدره ٪40 من استهلاكها من الغاز حسب الوكالة الدولية للطاقة. وتستورد البلدان الشرقية ٪100 من استهلاكها من روسيا في حين تصل نسبة الغاز الروسي ٪65 في ألمانيا و٪40 في إيطاليا و٪19 في فرنسا. وهو ما جعل صادرات روسيا من المحروقات ترتفع بصورة ملحوظة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عبر إرساء 13 أنبوب غاز بين الطرفين مما قلص من استقلالية أوروبا ورفع من حدة تبعية اقتصادها للإنتاج الروسي للمحروقات خاصة في ميادين الصناعة وإنتاج الكهرباء والتدفئة المنزلية. وصاحب ارتفاع صادرات موسكو تقلص في انتاج الغاز الأوروبي من قبل النرويج وبريطانيا بنسبة ٪47 في السنوات الماضية.

وعليه، فإنه من الطبيعي أن تلجأ دول أوروبا إلى بالبحث عن بدائل لاستيراد الطاقة، لن تكون في نظرها أفضل من ممارسة مزيد من الضغط على دول الشمال الإفريقي لضخ الغاز والنفط وإيصاله إلى القارة العجوز التي تخوض معركة البقاء في خضم الأزمة العالمية الحالية وتعتبر مصادر الطاقة شريان حياة لها، بعد أن انقطعت عنها الإمدادات الروسية، ما يضع الجزائر بدرجة أولى في مقدمة الدول التي ستخضع إلى مزيد من الضغوط في الأيام القليلة المقبلة، بحكم أنها أقرب جغرافيا إلى أوروبا، وبحكم أن كلفة الغاز الجزائري هي أقل بكثير من كلفة الغاز القطري أو حتى الأمريكي، وهي بذلك ستكون الأقرب لمعادلة كلفة الغاز الروسي.

عيون الغرب على الجزائر

للجزائر أنبوبان للغاز، إحدهما المسمى "ترانسمد"، ويربط الجزائر بأوروبا، بطول 2485 كيلومترا، ويضمن تزويد تونس وإيطاليا وسلوفينيا بالغاز الطبيعي، وينقل حالياً نحو 60 مليون متر مكعب يومياً من الغاز الجزائري نحو إيطاليا.

أما الأحدث فهو "جالسي" بطول 860 كيلومترا، ومن المتوقع أن يبدأ تشغيله خلال النصف الثاني من العام الجاري وهو باتجاه إيطاليا، ويضمن سعة تقدر بـ238 مليار قدم مكعب سنوياً.

وتعد إيطاليا من أكبر المستخدمين للغاز في أوروبا وتستود أكثر من 90 في المئة من إجمالي احتياجاتها من الغاز، من روسيا والجزائر.

ولذلك شهدنا في الفترة الأخيرة تحركات مكثفة بين إيطاليا والجزائر، عنوانها استيراد الطاقة.

حيث أعلنت إيطاليا أواخر شهر فيفري أنها بدأت، محادثات مع الجزائر لزيادة كميات الغاز الجزائري إلى أوروبا، في ظل تصاعد الأزمة الأوكرانية واتساع العقوبات الغربية على روسيا.

جاء ذلك خلال زيارة وفد إيطالي برئاسة وزير الخارجية لويجي دي مايو إلى الجزائرمرفوقا بالرئيس التنفيذي لشركة "إيني" الإيطالية، وقد التقى خلالها الرئيس عبد المجيد تبون، ووزيري الخارجية رمطانلمعامرة، والطاقة محمد عرقاب.

وبحسب ما تم نشره على حساب السفارة الإيطالية في الجزائر على الفاسيبوك، فقد تجاوز الحديث بين الجانبين مسألة الغاز والنفط ليتم النقاش بشأن زيادة وتطوير إنتاج الطاقات المتجددة، على غرار الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين الأخضر.

من جهة أخرى، فقد زارت نائبة وزير الخارجية الأميركي ويندي شيرمان الجزائر مطلع الشهر الحالي، حيث التقت الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون وكبار الشخصيات في البلاد.

وعقب اللقاء، وصفت شيرمان مباحثاتها مع تبون بـ"الاجتماع المثمر للغاية"، كما تحدثت عن أهمية العلاقات الاقتصادية بين واشنطن والجزائر.

وقالت: "أطلعَنا الرئيس تبون على خططه لتحقيق المزيد من فرص العمل وتنويع الاقتصاد الجزائري في القطاعات الاستراتيجية، بما في ذلك الزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة النظيفة، هذه مجالات يمكن للشركات الأميركية أن تعمل فيها بتعاون وثيق مع الجزائر".

كما كشفت عن زيارة أخرى لوفد أميركي للجزائر لبحث سبل التعاون في "مجال طاقة الرياح، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وقطاع النفط". وللإشارة، فإن "ويندي شيرمان"، هي أرفع مسؤولة أميركية تزور الجزائر في عهد الرئيس الأميركي الحالي جو بايدن.

وفضلا عن النهم الأمريكي والأوروبي على مصادر الطاقة والذي لم يعد خافيا على الجميع وخاصة كبار المسؤولين في الجزائر، فإن الرؤية الاقتصادية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في مجال الطاقة والتي نشرتها الصحافة الغربية قبيل الحرب الروسية على أوكرانيا، ومنها جريدة "لفنغوردي" الإسبانية، جاءت لتطرح الاعتماد على دول معينة، حيث تم التركيز على الجزائر لأنها المصدر الثالث للغاز إلى القارة الأوروبية بعد روسيا، ثم القرب الجغرافي، علاوة على سهولة نقل الغاز عبر الأنابيب.

بريطانيا تستنجد بالمغرب

في خضم ذلك، سارعت بريطانيا إلى تأمين حاجياتها عبر السلطة العميلة في المغرب، حيث أعلن المغرب يوم الأربعاء 16 مارس 2022 توقيعه عقداً مع شركة "ساوند إنيرجي" البريطانية لتوريد الغاز للمملكة لمدة 10 سنوات، من حقل تندرارة المغربي عبر أنبوب "المغرب العربي-أوروبا".

وقال مسؤول في المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، الأربعاء، لـوكالة الأنباء المغربية: "وقعنا اتفاقاً مع شركة ساوند إنرجي لنقل الغاز من حقل تندرارة (شرق) إلى أنبوب الغاز المغاربي-الأوروبي".

وأضاف المتحدث (دون الكشف عن اسمه): "الاتفاق يندرج في إطار تطوير حقل تندرارة، وسيمنح للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، امتياز استغلال الحقل للشركة البريطانية عبر خط أنبوب غاز جديد، سيجري إنشاؤه على 120 مسافة كيلومتر".

وفي ديسمبر الماضي، وقّع المغرب عقداً مع شركة "ساوند إنيرجي" البريطانية لتوريد الغاز للمملكة لمدة 10 سنوات، من حقل تندرارة شرقي البلاد.

وقالت "ساوند إنيرجي"، في بيان آنذاك، إن العقد ينص على توريد 350 مليون متر مكعب سنوياً من الغاز، من الحقل المحلي.

وكان المغرب قد منح في 2019 "ساوند إنيرجي" عقد امتياز للتنقيب واستغلال الغاز بمساحة 14 ألف كيلومتر مربع في حقل تندرارة، الذي قدرت الشركة البريطانية احتياطاته بنحو 5 مليارات متر مكعب من الغاز.

وفي جويلية2021، وقعت الشركة البريطانية عقداً مع شركة "إفريقيا غاز" المغربية لتسويق الغاز المستخرج من الحقل.

الشبكة الكهربائية الأورومتوسطية بين أوروبا وبلدان شمال إفريقيا

اتفقت وزارة الصناعة والطاقة والمناجم والشركة الإيطالية للتصرف في شبكة نقل الكهرباء "تارنا"على إحداث لجنة قيادة بين الحكومتين التونسية والإيطالية لمتابعة مراحل إنجاز مشروع الربط الكهربائي بين تونس وايطاليا "ألماد".

وبحثت وزيرة الصناعة نائلة نويرة القنجي، يوم الخميس 17 مارس 2022، مع وفد عن الشركة الإيطالية للتصرف في شبكة نقل الكهرباء بحضور سفير ايطاليا في تونس، لورنزوفانارا تقدم مشروع "ألماد".

وتطرق الاجتماع الى مدى التقدم في إنجاز مشروع الربط الكهربائي بين تونس وايطاليا خاصة في ما يتعلق بالترشح للتمويل الأوروبي البالغ زهاء نصف كلفة المشروع التي تقدر بـ300 مليون أورو.

وأكدت القنجي على أهمية إنجاز هذا المشروع نظرا لبعده الاستراتيجي الذي سيمكن من تبادل الطاقة الكهربائية بين البلدان ودعم الشبكة الوطنية لنقل الكهرباء.

وقد أبرمت تونس اتفاقية تعاون مع إيطاليا، في ماي 2019، لإنجاز ربط كهربائي تحت البحر بطول 195 كم بين الهوارية (الوطن القبلي) وصقلية (إيطاليا) بطاقة 600 ميغاوات وكلفة 600 مليون أورو.

يذكر أن الرّئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز، المنصف الهرابي، أكد، خلال توقيع هذه الاتفاقية (2019)، أنّ مشروع الرّبط الكهربائي بين تونس وإيطاليا سيدخل حيّز الاستغلال انطلاقا من سنة 2025، وقد تقدمت مرحلة إنجاز الدراسات المتعلقة به.

وأشار إلى أن هذا المشروع، الذي سيمكن من توفير الأمن الطاقي وتعزيز تكامل الطاقات المتجددة، هو جزء من الشبكة الكهربائية الأورومتوسطية التي تربط أوروبا وبلدان شمال إفريقيا ويندرج ضمن القائمة الرابعة للمشاريع ذات الاهتمام المشترك للاتحاد الأوروبي.

النفط الليبي يسيل لعاب الغرب

تحدثت مصادر رسمية في إيطاليا خلال الأيام الماضية عن رغبة الحكومة الإيطالية في زيادة وارداتها من ليبيا، لتكون بديلاً من الغاز الروسي الذي ستخفض روما نسبته بنحو 50 في المئة خلال شهرين، مع أن ليبيا لا تلبي سوى حاجات ضئيلة من الغاز إلى إيطاليا تقدر بنحو 2.5 في المئة فقط من إجمالي الطلب اليومي الذي يأتي معظمه من روسيا ثم الجزائر وقطر.

وقال وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو إن بلاده "تعتزم زيادة وارداتها من الغاز من كل من ليبيا والجزائر لتكون بديلاً عن الغاز الروسي".

وتابع، "إيطاليا تعتزم زيادة وارداتها من الغاز من الدول الأخرى ليكون بديلاً عن الغاز الروسي الذي ستخفض روما شراءها له بقرابة النصف خلال شهرين".وأضاف دي مايو أن "لدى روما شركاء في العالم، وواردات الغاز المسال التي تتدفق عبر الأنابيب الآتية من الجزائر وليبيا ستزداد".

وتستورد إيطاليا حوالى 29 مليار متر مكعب من الغاز كل عام من روسيا، أي ما يزيد قليلاً على 40 في المئة من الحاجات الداخلية الإيطالية.

ولم تقتصر المفاوضات مع ليبيا لزيادة صادراتها من الغاز إلى الشمال على روما وجاراتها من العواصم الأوروبية، بل دخلت الولايات المتحدة طرفاً فيها، وأكدت مصادر صحافية أميركية تواصل البيت الأبيض مع منتجين كثر لتعويض نقص إمدادات الغاز للحلفاء الأوروبيين، ومن بينهم قطر ومصر وليبيا.

وقالت مصادر مطلعة لوكالة "بلومبيرغ" إن "إدارة الرئيس جو بايدن تحدثت مع منتجي الغاز لمعرفة إذا ما كان في إمكانهم زيادة الإنتاج في حالات الطوارئ، خصوصاً قطر ونيجيريا ومصر وليبيا".

خاتمة

بينما تتسابق بلدان الغرب وعواصم الكفر على تأمين حاجياتها من الغاز والنفط في خضم الحروب والأزمات التي يفتعلها أرباب الرأسمالية العالمية، وعلى مزيد إحكام القبضة على ثرواتنا الطاقية عبر اتفاقيات استعمارية جديدة، يتسابق حكام المنطقة من عملاء الغرب في المقابل على مزيد إرضاء أسيادهم على حساب الشعوب المنكوبة التي يمارس عليها سياسة التفقير والتجويع، وهو وضع ينبئ بانفجار حقيقي لشعوب الأمة في وجه الغرب الاستعماري لتتحرر منه ومن بيادقه تحررا نهائيا كاملا شاملا، ولن يكون ذلك إلا بالإسلام في دولة الإسلام، حيث تعيد الخلافة الراشدة تشكيل النظام العالمي الجديد بإذن الله وعونه. (ويسألونك متى هو، قل عسى أن يكون قريبا).

من «بورقيبة» إلى «سعيد»
الزيارات التفقدية جعجعة بلا طحن

أ. حسن نوير

استعملها «بورقيبة» كثيرا ليستمتع بهتافات الحشود الكبيرة وترديد شعارات يعبر فيها الآلاف من الذين جمعوهم من المصانع والمدارس وأحضروهم دون إرادتهم عن استعدادهم التلقائي ليفدوا «الزعيم» بدمائهم وأرواحهم، وبعد كل زيارة يقوم بها «بورقيبة» يتجند الإعلام للحديث عن الانجازات والسياسة الرشيدة والحكمة والتحام الرئيس مع أبنائه وتجديد الشعب إعلانه الولاء التام لباني تونس وملهمها وقائدها وحاميها هذا دون الحديث عن ما سيعقب تلك الزيارة من خير عميم بفضل توجيهات فخامة الرئيس باعتباره هو الأول في كل شيء فهو المناضل الأول والسياسي الأول والمهندس الأول والفلاح الأول والرياضي الأول. هكذا التعامل مع زيارات «بورقيبة» التفقدية، فحين يزور مثلا أحد المصانع تتحول تونس فجأة إلى بلد صناعي يبهر العالم ولما يزور مستشفى يقفز قطاع الصحة في لمح البصر إلى مصاف قطاعات الصحة المتوفرة في البلدان المتقدمة. وهكذا، كل زيارة ولها عنوانها مع المحافظة دائما على العنوان الأوحد وهو فضل تلك الزيارة في استنهاض الهمم لدفع البلاد نحو الأفضل والمساهمة في رسم مستقبل أكثر إشراقا من الحاضر. هذا وما إن ينتهي صخب وضجيج زيارة حتى تنطلق هستيريا زيارة أخرى.

تتوالى زيارات الرئيس التفقدية دون أن تحدث أي أثر على أرض الواقع، فالغاية منها كما أسلفنا الذكر الرفع من شأن «بورقيبة» أكثر فأكثر والانصياع التام لهوسه وأهوائه، فغاية الغايات عند بورقيبة هو سماعه لشعارات تمجده وتعظمه وتعترف له بفضله على البلاد والعباد أما ما يتعلق بهموم الناس ومشاغلهم الفعلية فهذا شأن لا يعنيه وليس ضمن اهتماماته، وبما أنه هو باني هذه الدولة، تحول سلوك «بورقيبة» إلى سياسة تنتهجها الدولة في عهده ومن بعده وإلى يومنا، هذا فآخر ما يهم الدولة هو رعاية شؤون الناس والسهر على تلبية حاجياتهم، وإن حصل وتحرك القائمون على أمرها فأعلم أن الدافع الأول والأساسي لتحركاتهم هو مصلحتهم ولا شيء غير مصلحتهم. والكل يتذكر الرحلات الماكوكية التي كان يقوم بها «بن علي» إلى ما سماها آنذاك «مناطق الظل»، والكل يتذكر تلك المشاهد الصادمة القادمة من مناطق نائية تناستها الدولة بقيادة «بورقيبة» ولم يُكشف الغطاء عن معاناة أهلها المريرة إلا حين زارها «بن علي»، مناطق عدة وكأنها تعيش في دهاليز القرون الوسطى استغل «بن علي» آلام ساكنيها ليرفع من شعبيته ويحكم قبضته على الحكم.

هرب «بن علي» وكُشف الغطاء مرة أخرى عن تلك المناطق، لقد تغير فيها الكثير وتحولت من مناطق ظل إلى مناطق ظلام حالك وحاصرها الفقر الشامل والمطبق من كل جانب فبمجرد وصول «بن علي» لغايته تناست الدولة بقيادته لتلك المناطق وانفضت عنها المنظمات وهيأت ما يسمى بالمجتمع المدني ولم تعد إلى الواجهة إلا بعد سقوط عرش «بن علي» وأفول حزبه. فقد استغلها المتكالبون عن كراسي الحكم فجعلوا منها وقودا لحملاتهم الانتخابية وأكثروا من زيارتها وما إن وضعت حرب الانتخابات أوزارها عاد النسيان ليلف تلك المناطق مع سابقية إضمار الدولة ومن يدور في فلكها.

تجري الأحداث بشكل متسارع بعد الثورة إذ تعاقب على الحكم عشر حكومات ولم يتغير ما بالناس من ضنك عيش وسوء أحوال إلى أن جيء برئيس قيل عنه أنه نظيف اليد نقي السريرة لا يخشى في الله لومة لائم، استغل هذا الرئيس تذمر الناس من الحكومة والطبقة والسياسية ومن كل من له علاقة كبيرة كانت أو صغيرة بدائرة الحكم وأقدم على إجراءات استثنائية مكنته من الاستحواذ الكامل على السلطة. استبشر الكثيرون خيرا وراودتهم الأحلام بأن الرئيس «قيس سعيد» سيلبي احتياجاتهم كلها ويحقق لهم كل ما يطمحون إليه وليكون مختلفا عمن سبقه.

«أعلن الرئيس «قيس سعيد» الحرب على الفساد وركز هجماته على المتسببين في التنكيل بالشعب وتجويعه، وبما أن الشغل الشاغل للناس هو غلاء المعيشة أخذ الرئيس على عاتقه مسؤولية الرفع من مستوى القدرة الشرائية وتحسين ظروف معيشة أولئك المُنكل بهم وفق تعبير الرئيس وبالفعل انطلق «قيس سعيد» في مهمته وانكب على معالجة القضايا الحارقة وكانت الانطلاقة نحو الهدف المنشود من خلال زيارات قام بها إلى محزن هنا وآخر هناك ليعلن إثرها الانتصار المؤزر على الفساد والفاسدين والعابثين بقوت الشعب.»

عاد الرئيس إلى قواعده كما عاد من قبله «بورقيبة» و«بن علي» دون أن تغير زيارته من الواقع التي يتخبط الناس في ظلمته ويتجرعون يوميا مرارته ومن حين إلى آخر يقوم الرئيس بزيارة تفقدية يُروج لها على أنها من ضمن استراتيجيات رئيس الدولة وهي كفيلة بإصلاح الأوضاع المتردية وتنم عن حنكة وإرادة وحس مرهف لدى الرئيس «سعيد»، تماما كما كانت تفعل جوقة التطبيل ل«بورقيبة» و«بن علي».

احتدمت أزمت الخبز وندرة الدقيق وبات شبح المجاعة يخيم على البلاد وكان لابد من أن تتخذ الدولة بقيادة رئيس الحالي الإجراءات الكفيلة بمعالجة المشكلة، وبالفعل قام الرئيس قيس سعيد بما يمليه عليه الواجب وخرج على الناس متوعدا المحتكرين والمضاربين وأمر موظفيه بأن يضربوا بيد من حديد ولا يتهاونوا في ملاحقة ومحاسبة أولئك المجرمين. بدأت المداهمات العشوائية وتم حجز كميات كبيرة من مادة الدقيق أغلبها تعود لأشخاص لا علاقة لهم بالاحتكار ولا ينتمون لفئة المحتكرين فهم إما تجار جملة وما وُجد في مخازنهم كميات عادية وطبيعية، أو مخابز تزوّدت بالكمية المسموح بها.

بعد تلك الحملة الشرسة قام الرئيس «قيس سعيد» بزيارة تفقدية ليقيم النتائج ويقدم الدليل على حسن تعامله للأزمة وقصد مخبزة وسأل صاحبها هل الدقيق متوفر الآن، وكان يأمل أن يكون الجواب بنعم ليعلن انتصاره الساحق والنهائي على المتكلين بالشعب سؤال لا يحتاج جواب من أحد فالجواب موجود على أبواب المخابز المغلقة والطوابير الطويلة أمام مخابز أخرى لم تعلن إفلاسها بعد وحاليا غير قادرة على تلبية احتياجات الناس من الخبز المتوفر فقط في تقارير الدولة وفي خيال رئيسها، وكيف للخبز أن يكون مفقودا والرئيس في سبيل توفيره بالكميات الكافية.. قام بزيارة تفقدية فالزيارات التفقدية ركيزة أساسية في هذه الدولة، فقد دأب عليها «بورقيبة» وأدمن عليها «بن علي» وهاهو «قيس سعيد» يسير على نهجهما. والنتيجة دائما ما تكون من قبيل تسمع جعجعة ولا ترى طحنا. والمعضلة أن تلك الجعجعة يُسوق لها على أنها حكمة وحنكة وشعور بالمسؤولية، ولا غرابة في هذا لأنها فعلا دولة لا تحسن الا الجعجعة.

الحملة ضدّ المضاربة والاحتكار هل تنهي آلام التونسيين... !؟

الخبر : قال رئيس الجمهورية، قيس سعيّد يوم 10 مارس 2022، إنّ تونس تشهد منذ منتصف ليل الأربعاء، اطلاق حملة تشارك فيها الوحدات الأمنية الى جانب المراقبة الاقتصادية لضرب مواقع المضاربة والاحتكار وان الحملة ستشكل سياسة دولة في هذا المجال. وأضاف سعيّد خلال لقاء جمعه برئيسة الحكومة، نجلاء بودن، عقب ترأسها لاول مرة مجلس الوزراء، ان هذه الحملة

لن تكون من اجل الاستهلاك ولن تكون على شكل الحملات المعهودة والمألوفة بل ستكون سياسة قائمة على القانون.

التعليق :

إذن أعلن رئيس الدولة قيس سعيد الحرب على الإحتكار والمحتكرين بعد أن اتّضح أن تجاوزاتهم ساهمت في إلحاق ضرر فادح بعمليات التزويد بالمواد الأساسية ، كما أعلنت رئيسة الحكومة نجلاء بودن أمس السبت 12 مارس 2022 خلال اجتماعها بالولاة، وجود نص قانوني جديد ينظم مسالك التوزيع سيتم إصداره في القريب وهو ما سبق أن أعلن عنه رئيس الجمهورية بنفسه في أكثر من مجلس وزاري سابق أو اجتماع بوزراء في الحكومة.

و كشفت رئيسة الحكومة أن هذا النص سيتضمّن تشديدا للعقوبات العدلية والإدارية ضد المحتكرين والمضاربين وكل من يتجرأ على المساس بالمقدرة الشرائية للمواطنين، وقد تم تحقيق أرقام هامة إثر تنفيذ خطة رقابية بين مختلف الأجهزة والهياكل الرقابية المشتركة في كامل تراب الجمهورية بهدف مقاومة الاحتكار تم على إثرها حجز كميات كبيرة من المنتجات الغذائية المدعمة.

لا أحد ينكر التأثيرات السلبية لظاهرة الاحتكار التي تتلاعب بقوت المواطن فزادت في تعميق معاناته اليومية التي تتراوح بين غلاء الأسعار وتراجع مقدرته الشرائية وقد أصبح اليوم الحصول على المواد الأساسية هدفا صعبا يستوجب منه الوقوف أمام طوابير طويلة للحصول على الخبز أو على مادة السميد أو «الفارينة» أو الزيت لكن أزمة التزويد بهذه المواد لا يمكن أن تكون فقط بسبب الاحتكار التي تقوم به البارونات المتغوّلة التي تقتات من دماء التونسيين ، و كذلك فإنّ المسألة لا تحتاج فقط لمقاربة أمنية لمكافحة هذه الظاهرة بقدر ما تحتاج إلى إعادة النّظر في سياسات اقتصادية ورّثت إقتصادا هشّا و دولة فاشلة. وقد حان وقت بالاعتراف بخطأ السياسات المعتمدة و التي تتضمن وصفة الإصلاح التي يطالب بها صندوق النقد الحد من العجز المالي عبر خفض فاتورة الأجور وتقليص دعم الطاقة وزيادة الإيرادات الضريبية وتحرير اسعار جل المواد الاساسية الغذائية، تنفيذا لخطة عمل تهدف الى التقليص من نفقات الدعم ، فالتعويل على الإنتاج الذاتي مثلا في موضوع الحبوب يكاد يكون أمرا مستحيلا

الإنتاج الذاتي مثلا في موضوع الحبوب يكاد يكون أمرا مستحيلا التفكير فيه عند حكّامنا الذين لا يخطّطون مطلقا لهذا الموضوع و لا يفكرون البتّة في المراهنة على القطاع الفلاحي الذي يعتبر من القطاعات الواعدة في بلادنا والمظلومة في نفس الوقت نظرا للسياسات الفلاحية الفاشلة التي اعتمدتها الدولة التونسية لعقود والتي أهدرت ثروة طبيعية من أهم الثروات التي كان يمكن أن توفر أضعاف ما توفره من موارد مالية للدولة ، فتوفير الحاجات الأساسيّة وبخاصّة الغذاء مسؤولية جسيمة، فمن باب الرعاية يجب أن يحسب حساباً لأوقات الحروب و الاستعداد لأيّام القحط والكوارث وبما أن حفظ النفس واجب فإن توفير الغذاء واجب من أعظم واجبات الدّولة و لكن تونس من أكثر البلدان استيرادا للحبوب، تستورد ما يقرب من 22 مليون قنطار سنويا، ولا تنتج تونس إلّا 10 مليون قنطار ، كما تستورد تونس اليوم قرابة من حاجياتها من الحبوب ٪70 ومن القمح اللّيّن ٪90، من أوكرانيا وروسيا وبدرجة أقل من فرنسا ودول أوروبية أخرى.

وهكذا يسير ما يسمونه المخطّط الاقتصادي ، فلم يكن مبنيّا على حاجات البلاد فلو كان كذلك لتوجّهت السلطة نحو وضع مخطّط اقتصادي يقطع يد الاستعمار ويردّ الثروة إلى أهل البلد ، فبدل التفكير في إنتاج الغذاء و توفيره يقع التركيز الحكومي و الإعلامي على الاحتكار، و بهذه العقلية الترقيعية قطعاً ستظل الحكومة تدور في الفلك نفسه الذي سارت عليه الحكومات السابقة من الاستجداء من الخارج لإشباع الحاجات الأساسية للناس، يستجدون قوتهم من فتات الغرب، تماماً كما يفعل المتسولون في الطرقات، ويرضون لأنفسهم أن يعيشوا على هامش الحياة أذلاء للغير لا يملكون حلولاً حقيقية للناس الذين وصلوا درجة من الضنك غير مسبوقة، مع أن حكّامنا قادرون على أن يضمنوا العيش بطريقة أفضل تضمن لرعاياهم حياة كريمة ومرفّهة وترفع رأسهم عن الاستجداء والذل بقليل من الإجراءات الاقتصادية التي تنبثق عن دينهم الذي يمتلك حلاً لكل مشاكل الاقتصاد.

إنّ الفلاحة من أخطر مصادر الاقتصاد لأنّها متعلقة بالأمن الغذائي وأسّ من أسس تحقيق حاجات الناس الأساسيّة وإهمالها سبب من أبرز أسباب غلاء المعيشة. وبالتالي فإنّ الإهمال المقلق والتفويت الصريح في هذا القطاع للأجنبي كما تفعل السلطة الآن سبب من أسباب ترسيخ الاستعمار وربط مباشر لأرزاق الناس بالغرب فيصير متحكّما حتى في لقمة العيش وفي ثمن الخبز اليومي... لذا لابدّ من الوقوف وقفة حاسمة وأن نخطو خطى ثابتة لصدّ هذا العبث وايقاف النزيف الحاصل من ورائه والتقدّم خطوة نحو استقلال البلد والحفاظ على أمننا الغذائي بناء على أحكام نظام الإسلام المتعلّقة بالأرض والزراعة علما وأنّ أهل البلد مؤمنون بضرورة تطبيق الإسلام ولم يبق أمامهم وأمام تطبيق الإسلام سوى فهم أحكام نظام الإسلام والتحرّك عمليّا من أجل فرض تطبيقها.

إنّ الإحساس بضمان الحاجات الأساسية يجعل الناس يلتفتون إلى ما هو أهم وأعظم من الرزق ألا وهو حمل الدعوة ونشر المبدأ، غير خائفين من هاجس الفقر والضياع والتشرد، كما هو حال الكثير من الناس في تونس وفي كل دول العالم اليوم. فهذا الشعور بضمان الحاجات الأساسية من الدولة للأفراد يحدّ من مشاعر البغض والحسد عند الناس ويقلل من السباق المحموم بينهم على الأموال والمنافع، وهذا لن تقوم به إلا دولة الخلافة الراشدة.

ماذا لو كانت معركتنا الإعلامية حول الثوابت الإسلامية

أ.محمد السحباني

الخبر

نظّمت النقابة الوطنيّة للصحفيين التونسيين وصحفيّو مؤسّسة التلفزة الوطنيّة، وقفة احتجاجيّة، صباح الجمعة11/03/2022 أمام مقر التلفزة على خلفية ما اعتبروه انحرافا بالخط التحريري من قبل المكلّفة بتسيير المؤسسة، عواطف الدالي

كما أصدرت النقابة بيانا إثر الوقفة، ندّدت فيه بممارسات الدالي تجاه صحفيّ التلفزة الوطنيّة ووصفتها بـ"تعمّد إقصاء ممنهج لكل نفس مخالف أو ناقد لتوجّه الرئيس"

التعليق

يمكن لنا أن نفسر هذا الحدث، على أنه صراع بين متنافسين داخل مؤسسة التلفزة الوطنية، شق مع الرئيس قيس سعيد، وشق آخر يعارضه، وبين هذا وذاك يقع الاصطفاف وتندلع الحروب الوهمية.

ولكننا نشير الى مسألة أهم، ماذا لو كانت مطالب المحتجين من صحفي التلفزة الوطنية تتعلق بالمضمون الذي يجب بثه عبر وسائل الإعلام، وماذا لو كانت المكلفة بتسيير التلفزة الوطنية تنتفض من أجل إذكاء الروح المعنوية للمتابعين، وشحنهم بما يحقق صلاحهم في المجتمع. ولعلنا لا ننسى ما حصل في ذكرى ليلة الإسراء والمعراج من لغط هز الشارع التونسي، وشكل نقطة سوداء حيث لم يقع بث أي شيء يتعلق بهذه الحادثة المتميزة في بعدها العقدي، وما يمكن من خلاله لفت نظر المتابعين الى أهمية المسجد الأقصى الذي دنسه كيان يهود وقد كانت الفرصة سانحة لتوجيه الأمة الإسلامية وأهل القوة فيها، إلى ما يقع على عاتقهم من وجوب تحرير مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولكن للأسف كل هذا لم يحصل ولن يحصل، وما يحدث حقا هو مجرد حركة مطلبية كغيرها من المطالب في قطاعات أخرى، تنتهي بإقالة مسؤول إداري أو بترفيع في المرتب الشهري لا يسمن ولا يغني من جوع في ظل الارتفاع الجنوني للأسعار وتهاوي قيمة الدينار التونسي.

نعم، يحصل كل هذا لأن الدولة الرأسمالية يهمها بالأساس صرف الأمة الإسلامية عن القضايا الأساسية ومنهم الإعلاميون والصحفيون، حيث يقع تضليلهم عن القضية الرئيسية والتي يجب على كل منتم لهذا القطاع خوضها وترقب النصر من أجلها، ألا وهي أن التلفزة التونسية لا بد لها أن تعبر في نشرات أخبارها وبرامجها السياسية والثقافية، والترفيهية أيضا عن هوية الناس العقدية وعن موروثهم من الحضارة الإسلامية. مع تكثيف البرامج التي تشرح وجهة نظر الإسلام في الحياة حتى تتركز في المتابعين الزاوية الخاصة التي يتمايز بها المسلم عن غيره من الأمم. والتلفزة والقائمون عليها هم المسؤولون بداهة عن إيجاد الاعتزاز بالإسلام لدى المشاهدين، مع تنظيم القيم التي ينصبغ بها المجتمع بأفراده (الرجال والنساء والأطفال) فتتحقق فيهم القيم المادية والقيم الروحية والقيم الخلقية بالسوية، دون تفاضل أو تغليب قيمة على أخرى.

نعم، هذه القضايا الأساسية يتم التعمية عليها وصرف نظر القائمين على التلفزة والإعلام، الى قضايا فرعية مشروعة لكنها لا تحقق الغاية الأساسية من الإعلام الذي هو سلاح تحسن استخدامه الدول الاستعمارية فتوجه رصاصه إلى صدورنا نحن الأمة الإسلامية.

أبو ذرّ التونسيّ (بسّام فرحات)

في ذكراه السّادسة والستّين
أين نحن من الاستقلال المزعوم..؟؟

تُحيي تونس هذه الأيّام الذّكرى السّادسة والسّتّين لاستقلالها المزعوم (20 مارس 1956) في ظلّ أجواء من التّجاذبات الاستعماريّة بين دستور 1959 ودستور 2014..وبصرف النّظر عن هذه الثّنائيّة المقيتة التي حشرنا فيها قيس سعيّد ليقنّن استفراده بالسّلطة وكالة عن فرنسا، فإنّ هذه المناسبة قد استُهلكت ومُيّعت وفقدت ألقها ورونقها الذي شاع منذ ستّينات القرن المنصرم :فقد أُهملت وابتُذلت وامتُهنت وكادت تندرس من الأذهان لعدم انطباقها على مسمّاها بالمشاهد الملموس حتّى أضحت باهتة مُحتشمة شبيهة بعيد الشجرة. والأصل في هذه الذكرى أنّها عزيزة على الكيانات القوميّة والوطنيّة التي تُؤرّخ لكينونتها وقيامها بانفصالها السياسيّ عن جسم دولة معادية، ولكن هل يصدق هذا التوصيف وينسحب على الدويلات الكرتونيّة التي نبتت في العالم الإسلاميّ إثر انفراط عقد الدّولة العثمانيّة وتقاسم الكافر المستعمر لتركتها ضمن اتفاقيّة (سايكس/بيكو) المشؤومة..؟؟ فبعد أن جثم على صدر الأمّة أكثر من قرن اضطلع خلاله (برسالته) المتمثّلة في (الحماية والإعمار والتمدين والتأهيل للدّيمقراطيّة) عمد الغرب الاستعماريّ إلى تسليم الشعوب الإسلاميّة بطاقات ميلادها ككيانات وطنيّة كسيحة تابعة منزوعة المخالب في إطار صفقات مسمومة سُمّيت زورا وبهتانا (استقلالا) تحوّلت بمقتضاها مهامّ الاستعمار بالوكالة إلى زمرة من العملاء والصّنائع المضبوعين بالغرب وثقافته تسلّموا المشعل عن أسيادهم وتكفّلوا بمواصلة وتسهيل المهمّة الاستعماريّة المتمثّلة في نهب مقدّرات البلاد وطمس عقيدتها ومسخ هويّتها أرضا وبشرا وثقافة..وقد جاءت العقود السّتة التي عاشتها الشعوب الإسلاميّة في كنف هذه الاستقلالات الصّوريّة مصداقا لهذا التحليل ،إذ لم تزدها إلاّ نأيا عن تطبيق الإسلام وحرفا عن النهضة الصّحيحة وإمعانا في التخلّف والتبعيّة والانحطاط والتفقير والتسخير، ممّا يؤسّس لمشروعيّة التساؤل حول حقيقة هذا الاستقلال المزعوم ومصداقيّته وانطباقه على واقع تونس اليوم :فهل هو فعلا ـ كما يُفترض به أن يكون ـ سيادة وسلطان وتحرّر وانعتاق وعودة لحضن الهويّة الإسلاميّة ،أم أنّه على النقيض من ذلك مجرّد نيابة للاستعمار ووكالة عنه في إنجاز مهامّه القذرة بقفّازات محليّة..؟؟

لا مُشاحة في الاصطلاح

منهجيّا تفترض منّا الإجابة عن هذا التساؤل المركزيّ ضبط المصطلحين (استقلال/استعمار) أي تحديد ماهية كلّ منهما ثمّ تنزيل ذلك على واقع تونس لنصل عبر المقارنة إلى الحكم لها أم عليها والجزم باستقلالها من عدمه ،معتمدين في ذلك المعاني التي حمّلها بها واضعوهما أنفسهم ـ إذ لا مُشاحة في الاصطلاح ـ عسانا نتمكّن من قلب الدّليل على أصحابه وحسبنا بذلك حجّة دامغة بالغة..اصطلاحا :يعني الاستقلال التحرّر من أيّة سلطة خارجيّة ماديّة كانت أم معنويّة ،وعدم الخضوع لأيّ سيطرة أو قيد أو نفوذ أجنبيّ ،أي سيادة الدّولة الكليّة على مجالها الترابيّ والفكريّ والبشريّ وتفرّدها بحكم نفسها حسب إرادة شعبها ووجهة نظره في الحياة من غير ضغط أو إكراه..فالاستقلال يفترض السّيادة الكاملة والسّلطان التّام والإرادة المطلقة والسّيطرة الكليّة على المقدّرات والقرارات وإدارة الشّؤون الدّاخليّة والخارجيّة بما يقتضيه المبدأ المتبنّى مع غياب كلّ أشكال التبعيّة لا نستثني من ذلك مجرّد الوصاية أو الإشراف أو الرّقابة الدوليّة..وهو تعريف جامع مانع ينطبق تمام الانطباق على واقع دول العالم الحرّ، ونظيره شرعا من زاوية العقيدة الإسلاميّة السّلطان والأمان :أي أن يكون سلطان القطر ذاتيّا نابعا من أصحابه المسلمين وأمانه بأمان الإسلام وأهله..في المقابل فإنّ الاستعمار يعني فرض السّيطرة العسكريّة والسياسيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة على الشّعوب المستضعفة لاستغلالها أي للاستئثار بخيراتها ومقدّراتها ومحو هويّتها العقائديّة والحضاريّة وتذويبها في هويّة المستعمر..هذا المعنى الاصطلاحيّ الخام المستفزّ وقع تلطيفه غربيّا وتسويقه في صورة رسالة حضاريّة ومهمّة إنسانيّة في ذمّة الأمم المتقدّمة تجاه الشّعوب المتخلّفة لتأهيلها وتمدينها وترشيدها والأخذ بيدها..وإمعانا في المكر والتضليل استُعيض عن الشّكل التقليديّ للاستعمار المتمثّل في التسلّط العسكريّ الدمويّ المباشر بشكل خفيّ من أساليب السّيطرة الاستعماريّة الحديثة (نيو- أمبريالزم) وهو التسلّط غير المباشر الذي يقوم على الوصاية السياسيّة والسّيطرة الاقتصاديّة والغزو الثّقافيّ للدّول والشّعوب مع الاعتراف باستقلالها الظّاهريّ الشّكلي وسيادتها الجزئيّة ،ويتحقق بوسائل (سلميّة) من قبيل تكريس التبعيّة الاقتصاديّة والتكبيل بالمعاهدات الدوليّة المجحفة والاستثمار والإعانات المشروطة والخبرات الأجنبيّة والقواعد العسكريّة والإغراق بالقروض الربويّة وفرض اللغة والثّقافة وأسلوب العيش ،وخاصّة عبر الارتهان السياسيّ بتنصيب العملاء والسّماسرة حكّاما على الرّقاب..وقد عبّر الفيلسوف الأمريكيّ (نعوم تشومسكي) عن ذلك بقوله (لم يعد الاحتلال العسكريّ السّافر ضروريّا فقد برزت وسائل حديثة تعوّضه مثل صندوق النّقد الدوليّ والبنك الدوليّ وسائر مؤسّسات الإقراض..)

الهويّة بين الأصل والنّسخة

إنّ من أوكد مهامّ الاستعمار وأخصّ خواصّه ـ إلى جانب نهب الثّروات ـ مسخ هويّة البلاد والعباد وغزوهم ثقافيّا والحاقهم حضاريّا بهويّته، لذلك من المفيد منهجيّا في هذا السّياق أن نستعرض هويّة تونس أرضا وشعبا قبل الاستعمار وبعده ،أي كيف تسلّمت فرنسا البلاد في 1881 وكيف سلّمتها لبورقيبة وزمرته في 1956 ،حتّى نستطيع عبر المقارنة أن نجزم هل أنّ الذي حصل في ذلك التّاريخ هو استقلال فعليّ عن فرنسا أم أنّه صفقة تحوّلت بموجبها مهامّ الاستعمار بالوكالة إلى الطّاقم المحلّي..؟؟ ولعلّه من فضول القول التذكير بأنّ هويّة هذه الرّقعة من الأرض بمن عليها من سكّان قد تحدّدت بشكل نهائيّ منذ ألفيّة ونصف يوم وطئتها سنابك خيل العبادلة السّبعة في 27هـ/648م :فهي منذ ذلك التّاريخ أرض إسلاميّة خراجيّة رقبتها بيد بيت مال المسلمين، أمّا شعبها فمكوّن أساسيّ من مكوّنات الأمّة الإسلاميّة وركن ركين من بنيانها حسُن إسلامه ووُضعت عنه الجزية بقدوم موسى ابن نُصير سنة90هـ.. وقد اغتصبت فرنسا البلاد والعباد على هذه الهويّة :إيّالة عثمانيّة تُطبّق فيها أنظمة الإسلام ويُحكم فيها بما أنزل الله طيلة 1400 عام ،أي دار إسلام في إطار دولة الخلافة العثمانيّة الإسلاميّة..والمنطق يقتضي أنّ استقلالها لا يتحقّق إلاّ باستعادة تلك الهويّة كاملة غير منقوصة ،فهي النّسخة الأصليّة التي يُقاس عليها والنّموذج الذي يُحتذى لتجسيم الاستقلال الفعلي..فالاستقلال بما هو سيادة وسلطان وأمان وإرادة وأصالة وهويّة وانعتاق وانفراد بالشّأن يكمن في استعادة هذه الهويّة الإسلاميّة التي اغتصبت فرنسا البلاد عليها ولا يتحقّق إلاّ بها..فهل أرجعت فرنسا البلاد إلى بورقيبة وزمرته يوم 20 مارس 1956 بتلك المواصفات حتّى نعتبر ذلك استقلالا..؟؟ هل أعادت لهم النّسخة الأصليّة التي استماتت القبائل التّونسيّة في الدّفاع عنها واسترخصت في سبيلها دماءها وأموالها ،أم سلّمتهم نسخة مشوّهة ممسوخة مغرّبة مزيدة منقّحة ونصّبتهم نواطير لمصالحها وكلّفتهم بمواصلة مهامّها الاستعماريّة بالنّيابة..؟؟ هل نتحدّث اليوم عن استقلال أم عن استقلاليّة (أوتونومي) أي استعمار ذاتي بقفّازات محليّة (أوتو ـ كولونيزاسيون)..؟؟

الدّستور والهويّة

ممّا لا شكّ فيه أنّ الدّستور في تونس قد اعتُمد منذ وضعه في نسخته الأولى سنة 1861 كآليّة من آليّات استهداف الهويّة الإسلاميّة للبلاد والعباد :فدستور عهد الأمان ودستور الاستقلال (1959) ودستور الثّورة الحالي (2014) استهدفت ثلاثتها سيادة البلاد ومقدّراتها وانتماءها الثّقافيّ والحضاريّ بخبث ودهاء ومكر وباعتماد المرحليّة ودسّ السمّ في الدّسم وذلك وفق سيرورة تصاعديّة مافتئت تنحو منحى الجراءة والسّفور والشّيء من مأتاه لا يُستغرب.. فالأوّل صدر بإيعاز وضغط وتدخّل سافر للقناصل الأوروبيّين وبتأثير شخصي من (جوزاف راف) الوزير الفرنسيّ في حكومة الباي (نعم ؟؟).. والثّاني صِيغ بإشراف فرنسيّ بريطانيّ مباشر في شخص ابنهما البارّ (الحبيب بورقيبة) وحاشيته وتحت رقابة العين البصيرة لليهوديّ (سيسيل حوراني) مستشار الرّئيس آنذاك..أمّا الثّالث فقد وُضعت بنوده بإملاء اليهوديّ الأمريكيّ (نوح فيلدمان) المتخصّص في دساتير العالم الإسلاميّ الممسوخة ،لذلك فلا غرابة أن جاءت هذه الدّساتير محاربة لله ورسوله وأحكامه وتشاريعه..وفي هذا الخضمّ الخياني الاستعماريّ لطالما تشدّق العلمانيّون ودعاة الإسلام المعتدل على حدّ السّواء بمجلّة الأحوال الشخصيّة وبالفصل الأوّل من دستور الاستقلال وتشبّثوا بتلابيبهما للتدليل على استقلال البلاد وعدم انبتاتها عن جذورها الثّقافيّة والحضاريّة وذلك في مفارقة وقحة مخالفة لواقع تينك الوثيقتين 180 درجة وبالمشاهد الملموس :فمجلّة الأحوال الشخصيّة تتناقض ـ صياغة وتفسيرا ومنهجا وأحكاما ـ مع الشّرع الإسلاميّ، فقد تعمّد واضعوها التنصيص على بنود وقوانين مخالفة لنصوص محكمة وأحكام شرعيّة قطعيّة لاسيّما في أبواب الزّواج وموانعه والطّلاق والعدّة والعلاقة الزّوجية والتبنّي والوصيّة..أمّا الفصل الأوّل من دستور 1959 فقد نصّ على أنّ تونس (دولة مستقلّة ذات سيادة الإسلام دينها والعربيّة لغتها والجمهوريّة نظامها) وهذا حقل ألغام ينسف الهويّة الإسلاميّة للبلاد والعباد :فلا يُفهم منه أنّ الإسلام عقيدة الدّولة ومرجعيّتها التشريعيّة ،وممّا يؤكّد ذلك التنصيص على النّظام الجمهوريّ كخيار وحيد للحكم بما يحيل على العلمانيّة وفصل السّلطة الدّينية عن السّلطة الزّمانية..هذا من حيث كون الدساتير والقوانين وضعيّة مخالفة لعقيدة الأمّة بل محاربة لها صيغت بأعين الكافر المستعمر ووحيه خدمة لمصالحه ومخطّطاته الهدّامة تجاه الأمّة..

لا سيادة ولا سلطان

وتتّضح الصّورة أكثر كلّما توغّلنا في التفاصيل والجزئيّات :فالحكّام الذين تداولوا على السّلطة في تونس منذ مسرحيّة الاستقلال قد جعلونا رهائن للغرب وأسرى لديه يتدخّل في شؤوننا ويفرض علينا طريقته في العيش ونظرته الاقتصاديّة في تلبية حاجيّاتنا ومواقفه السياسيّة في علاقاتنا الدوليّة، فتونس اليوم تُحكم عمليّا بتشريعات المستعمر في الحكم والقضاء والاقتصاد والتعليم..كما تتجلّى مظاهر الهيمنة في كلّ الجوانب الفكريّة والتشريعيّة والسياسيّة والأمنيّة والثّقافيّة :فقانون الميزانيّة المعمول به اليوم ما هو إلاّ تعديل للقانون الذي وضعته فرنسا سنة 1882 وفرضت من خلاله الضّرائب الدّائمة على الشّعب.. والتعليم يسير وفق مشروع (لويس ماشويل) الذي رفضه علماء الزّيتونة لما فيه من ضرب للشّريعة وتغريب للنّاشئة..ومجلّة العقود والالتزامات التي تنظّم المعاملات وضعها اليهوديّ الإيطاليّ (دافيد سانتلانّا) سنة 1907..وقس على ذلك القضاء والحكم والوسط السياسيّ وغيرها من أنظمة الحياة، فكلّها غارقة في حمأة العمالة والتبعيّة والقوانين الوضعيّة.

أمّا عن مخازي الزّمرة التي أفرزتها الثّورة فحدّث عن البحر ولا حرج: فقد رهنوا البلاد للكافر المستعمر وجعلوا اقتصادها مجرّد حساب جاري في صندوق النّقد الدوليّ وفرّطوا في مقدّراتها للشّركات النّاهبة تستأثر بها دون أهلها وسلّموا أمن تونس وإعلامها وصحّة شعبها ودوائرها الحكوميّة لبريطانيا..فعن أيّ سيادة نتحدّث واليهودي (نوح فيلدمان) يُملي على (النوّاب) بنود الدّستور التونسي..؟؟ وعن أيّ سلطان نتحدّث والانتخابات يشرف عليها القناصل الأجانب في مراكز الاقتراع..؟؟ وعن أيّ إرادة نتحدّث والبنوك الدوليّة تتحكّم في ماليّة البلاد وتتدخّل في كلّ كبيرة وصغيرة من دواليبها..؟؟ وعن أيّ استقلال نتحدّث ودستور تونس لا ينصّ على سياسة خارجيّة ووثيقة الاستقلال سريّة لم تُكشف بنودها للرّأي العامّ..؟؟ إنّ الاستقلال الحقيقيّ لا يتحقّق في الواقع إلاّ بقلع نبتته الخبيثة من جذورها وعدم الاكتفاء بما ظهر منها فوق الأرض ،أي بكنس أفكاره وعقائده وأنظمته ورجالاته ومؤسّساته من هذه الأرض الطيّبة وتعويضها بما تُمليه علينا عقيدتنا الإسلاميّة ،وهذا لا يتحقّق إلاّ في إطار دولة الخلافة الرّاشدة على منهاج النبوّة وفي ظلّ دستور إسلاميّ منبثق من العقيدة الإسلاميّة ،فالشّعب التونسيّ ليس منبتّا عن تاريخه وعقيدته وهويّته حتّى يتمّ حشره في ثنائيّة مقيتة نابعة من مشكاة الأنظمة الدستوريّة الوضعيّة التي تحكم بغير ما أنزل الله..وما على الرّئيس قيس سعيّد ـ إن كان فعلا جادّا في الإصلاح والقضاء على الفساد وتصحيح مسار الثّورة والاقتداء بالفاروق عمر رضي الله عنه ـ إلاّ أن يستهدف الدّستور الوضعيّ المحارب لله ورسوله بجميع نسخه (1959/2014) وأن يعزم على تطبيق شرع الله دفعة واحدة في إطار دولة الخلافة الإسلاميّة، وما سوى ذلك فضحك على الذّقون ورسكلة للاستعمار واستنساخ له بأشكال جديدة..

تحت إشراف الآتحاد الآسلامي الدولي للمحامين

المُشاركون في مؤتمر الدستور يطالبون بـ «دستور إسلامي لدولة إسلامية»

في ظل الصراع بين الرئيس قيس سعيد وخصومه حول طبيعة النظام السياسي في تونس والدستور المُنَظم له، يتم حشر الشعب التونسي في ثنائية مقيتة: إما العودة إلى النظام البرلماني ودستور 2014 كما يطالب بذلك أنصار البرلمان أو العودة إلى نظام ما قبل الثورة أي إلى نظام رئاسي ودستور شبيه بدستور 1959 كما يريد فرض مشروعيته الرئيس قيس سعيد عبر الاستشارة الوطنية الالكترونية وتنظيم استفتاء يوم 25 جويلية بشأن تعديل الدستور، في ظل هذا الصراع العبثي الذي ينبع من مشكاة الأنظمة الدستورية الوضعية، نظّم الإتحاد الاسلامي الدولي للمحامين مؤتمرا عالميا بتونس تحت عنوان:

أي دستور نريد؟...

دستور اسلامي لدولة اسلامية

بيّن خلاله رؤية أصيلة نابعة من عقيدة الشعب التونسي وتُعَبّر عن هويته الحضارية، وشارك فيه ثلة من أهل الفكر والرأي من المحامين والخبراء والعلماء من بلدان مختلفة، وذلك يوم السبت 19 مارس 2022 بنزل المشتل بتونس العاصمة، وقد لقي المؤتمر تجاوبا حيث امتلأت قاعة المؤتمر وتابع جمع من أهل تونس الخضراء متابعة حية فعاليات المؤتمر في العديد من المدن التونسية، وتم بثه مباشرة على قناة الواقية وعلى صفحة الاتحاد الاسلامي الدولي للمحامين على الفيسبوك.

وقد انطلقت أشغال المؤتمر بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، ثم كانت هناك كلمة لممثل فرع تونس للاتحاد الإسلامي الدولي للمحامين الأستاذ فتحي بن مصطفى الخميري – المحامي بتونس رحب فيها بالمؤتمرين والحضور، معلنا انطلاق أشغال المؤتمر:

الأستاذة شيراز الحرابي

فكانت البداية مع المحامية لدى التعقيب بتونس الأستاذة شيراز الحرابي، التي كانت لها مداخلة بعنوان: «مفهوم الدستور، الدستور العرفي، الدستور المكتوب» وهي مداخلة تمهيدية عرضت فيها أهم المصطلحات التي دارت حولها أعمال الملتقى، فعرفت الدستور من كونه : وثيقة أو كتاب يتضمن جملة من الأحكام والقواعد الأساسية التي تحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها وتبيّن حدود واختصاص كل سلطة وعلاقتها بالأفراد، كما تبيّن الحقوق والواجبات المتبادلة بين الطرفين، ثم عرجت على مصطلح القانون الدستوري ومعنى عبارتي «دستورية القوانين» و مؤسسة دستورية، ثم بيّنت منشأ الدستور وحكم الشرع في استخدام مصطلح دستور أو قانون باعتبارها مصطلحات أجنبية ثم التفريق بين الدستور الإسلامي وغيره من الدساتير.

فالدستور الإسلامي يحتوي قوانين دستورية إسلامية مصدرها الكتاب والسنة ليس غير، أما بالنسبة للدساتير غير الإسلامية فإنها تتضمن أحكاما وضعية سنها مجلس تأسيسي ويكون مصدرها العادات والتقاليد أو أحكام المحاكم أو تعليمات أصحاب النفوذ المحلي أو الأجنبي.

الأستاذ قيس البرادعي:

ثم كانت للأستاذ قيس البرادعي، المحامي بصفاقس مداخلة بعنوان «هل كان دستور 26 أفريل 1861 يشكل دستورا حقيقيا»، فبيّن أن دستور 26 أفريل 1861 لا يرتقي إلى مواصفات المفهوم القانوني للدستور لأنه صدر من قبل سلطة لا تتمتع بشروط الاستقلالية والسيادة عن السلطة المركزية وبالتالي يمكن اعتباره امتدادا لعهد الأمان الصادر منذ 10 سبتمبر 1857، حيث أُجْبِرَ الباي من طرف الدول الاستعمارية وخاصة منها فرنسا وإيطاليا على إصدار دستور بهدف سلخ تونس عن السلطة المركزية باسطنبول والتمهيد للتعامل معها كدولة مستقلة غير تابعة للخلافة العثمانية، فكان ذلك الدستور تمهيدا لإمضاء اتفاقية انتصاب الحماية الفرنسية في 12 ماي 1881 وذلك عن طريق الإدعاء بالتعامل مع تونس كدولة ذات سيادة يمكنها عقد معاهدات دولية مضرة بمصلحة الدولة المركزية.

شيخ الجامع الأعظم حسين العبيدي:

ثم كان لشيخ الجامع الأعظم، جامع الزيتونة الشيخ حسين العبيدي مداخلة بعنوان «مواقف علماء الزيتونة من دستور 1959» بيّن خلالها صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان، ورفض علماء الزيتونة لدستور 1959، وإجماعهم على ضرورة دستور إسلامي لدولة إسلامية، وستنشر جريدة التحرير تفاصيل ما أورده شيخ الجامع الأعظم في عددها القادم.

الأستاذ خبيب كرباكة

ثم كان للأستاذ خبيب كرباكة مداخلة بعنوان «دستور جانفي 2014 في الميزان» استنكر فيها تواطؤ الطبقة السياسية في تونس بالتعدي والتحدي لإقصاء الإسلام من منظومة الحكم والتشريع في الدستور وسائر القوانين، وكأن الثورة كانت على الإسلام وأحكامه، في حين يدرك الجميع أن غياب الإسلام عن واقع الحياة هو الكارثة الكبرى التي جلبت الخراب والشرور.

واستنكر خلالها تدخّل المستعمر في صياغة الدّستور والإشراف عليه مباشرة أو عن طريق ما يسمى بمنظّمات المجتمع المدني ذات التّمويلات الغربيّة المشبوهة. وبيّن الأستاذ أن عرض مشروع دستور التأسيسي على الناس للنقاش برعاية البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة الذّراع الاستعماري للقوى العظمى، يؤكّد أنّ دافع مبادرة عرض مشروع المسودّة لم يكن الإخلاص والصّدق لإنقاذ البلاد وانّما هو محاولة منهم للظهور بمظهر من لا ينفرد بقرار وهو سعي مشبوه لإقرار نظام ثار عليه النّاس بعد أن تسوّقوا أنّ هذا ما وضعتموه بمشاركة الناس وموافقتهم، فأعادوا إنتاج النّظام ذاته الذي أفسد على النّاس حياتهم ومعاشهم وأوردهم المهالك.

النائب الشيخ سعيد الجزيري

كما كانت للنائب وصاحب إذاعة القران الكريم الشيخ سعيد الجزيري مداخلة بعنوان «صحيفة المدينة: أوّل وثيقة دستورية في الإسلام» تحدّث خلالها عن صحيفة المدينة التي حددت العلاقات والحقوق والواجبات ونظمت علاقة المسلمين مع غيرهم وحددت مرجعية ذلك كله للكتاب والسنة، وكيف استطاع النبي صلى الله عليه وسلم أن يحتوي المشركين واليهود بتلك الصحيفة، حيث ضمن لليهود حقوقهم في ممارسة دينهم وأن ما اختلفوا فيه من شيء بمع المسلمين فمرده إلى الله ورسوله، و بيّن الشيخ الجزيري كيف استطاع دستور النبي صلى الله عليه وسلم بناء أمة. كما بين واقع الدساتير الوضعية بأنها محمية من طرف القوى الإستعمارية حتى تتمكن هذه الدول من حماية مصالحها وفي هذا الإطار تطرق إلى نهب الثروات وكيف أن النواب لم يستطيعوا أن يدخلوا الجنوب التونسي الذي لا زال يخضع للإستعمار.

الأستاذ أسامة البرهومي:

ثم كانت للمحامي الاستاذ أسامة البرهومي مداخلة بعنوان:ظاهرة الانقلاب على الدساتير في البلدان العربية، حيث بين أن الدساتير الوضعية التي تصوغ الانظمة السياسية في البلاد العربية هي دساتير منبتة من حيث الشكل والمضمون عن هوية الأمة الإسلامية وهو ما سهل عملية الانقلاب على هذه الدساتير لأنها لا تحضى بدعم شعبي، وبيّن أن فلسفة الدستور في المنظومة الاسلامية أساسها العقيدة الإسلامية ولذلك فإن الحاكم والمحكوم يخضعان للأحكام الشرعية فلا يحدث تغول من الحاكم أو تمرد من الأمة.

الأستاذ جنط صلاح من فلسطين:

وقد كانت للمحامي الأستاذ جندل صلاح مداخلة تحت عنوان «نقض الدساتير الوضعية المطبّقة في البلدان الإسلاميّة» حيث أكّد أن المسلمين هم أساتذة البشرية في القانون، فلا يوجد امة اشتغلت بالصياغة التشريعية الأصولية كما اشتغلت الأمة الإسلامية.. فالبشرية قبل المسلمين لم تعرف المنظومة القانونية و لا الصياغة الدستورية، وإن حاول المؤرخون الإشارة إلى تشريعات لدى اليونان و الاغريق وحمورابي وغيرهم؛ لكن كل ما ذكر وغيره لا يعدوا أن يكون لوائح عقوبات بدائية وفرمانات قيصرية لا ترقى لمستوى التسمية القانونية في شكلياتها وموضوعاتها.

ثم بين أن الواجب على الأمة قبل التفكير في صياغة دستورها أن تحدد من هي الفئة الصالحة للقيام بهذه المهمة، وأن يستبعدوا منها كل مهزوم ومضبوع وصاحب أجندات، تماما كما فعل طالوت عندما فصل الجبناء و المنافقين قبل مواجهة جالوت.

كما بين أن صياغة الدستور في أي دولة وعند أي أمة يدور حول ركيزتين أساسيتين وما تبقى تابع له: الركيزة الأولى (تحديد سيادة الدولة) أو ما نسميه نحن المسلمون (الأمان) فمهمة الدستور الأساسية تثبيت سيادة الدولة (أمان الدولة) هذا الأمر الذي نجده مفقودا في كل دساتير المنطقة الإسلامية، فمثلا دستور الثورة التونسي ومثله بقية الدساتير العربية تصرح في فصلها الأول بالقول (تونس دولة حرّة، مستقلّة، ذات سيادة) بهذه الكلمات العامة الفارغة من أي مضمون قانوني واضح، و التي لا يتبعها أية لوائح إجرائية واضحة، يتم تعويم أخطر شيء في حياة الشعب و الأمة (السيادة/الأمان)، لذلك فإنه يجب أن نفهم أن الدساتير القائمة في بلادنا كلها تجعل منا أمة بلا سيادة، وأمة غير قادرة على تطبق مفهوم السيادة على ذاتها وأرضها، لذلك لا تستغربوا عندما تخضع مؤسسات التعليم و القضاء لإملاءات المؤسسات الدولية، ولا تستغربوا عندما تنهب الشركات الغربية ثرواتنا، ولا تستغربوا عندما تكون جيوشنا لا تملك عقيدة عسكرية مفهومة.

أما الركيزة الثانية لأي دستور في الدنيا هي أن يكون منبثقا عن عقيدة أهل البلد وثقافتهم وأعرافهم وتاريخهم، فبالرغم من أن دستور الثورة مثلا في التمهيد قبل البدء بالفصول قال ما نصه « .. واستلهاما من رصيدنا الحضاري على تعاقب أحقاب تاريخنا ..»

نجد انه فارغ من أي شيء له علاقة بالحضارة الإسلامية، بل كله تثبيت وترويج للحضارة الغربية الاستعمارية.

وأضاف أن الدساتير في البلدان الاسلامية فارغة من توضيح معالم سياسة التعليم وكأنها تركت عمدا لفتح المجال للمؤسسات الدولية أن تعبث بمناهجنا المدرسية، دساتير فارغة من توضيح العقيدة العسكرية وكأنهم يريدون أن يبقى الجيش مفصولا عن الجماهير وأوجاعها، دساتير فارغة من تحديد الملكيات بشكل واضح لفتح المجال للنهب و السرقة وتسريب الثروات، دساتير فارغة من تحديد نوعية النظام الاقتصادي للدولة حتى يسمح للبنوك العالمية وصندوق النقد بالعبث بمعيشة الناس.

الأستاذ/ فقير حاج من السودان

كما كانت للمحامي الأستاذ/ فقير حاج من الخرطوم مداخلة بعنوان «معوقات الدستور الإسلامي» عدد فيها عشرة معوقات تحول دون وضع الدستور الإسلامي موضع التطبيق والتنفيذ، أبرزها:

شيوع فكرة أن السيادة للشعب في أوساط المثقفين والسياسيين في بلاد المسلمين، وما ترتب عليها من أن أساس الدستور هو إرادة الشعب ولا علاقة له بالدين، أخذاً من عقيدة فصل الدين عن الحياة، فكان لذلك أثراً في وجود عقدة في المجتمع تجاه الدستور الإسلامي، وكان حرياً بالمسلمين أن يعلموا أن أساس دستورهم هو هذا الوحي العظيم: الكتاب والسنة.

ومن المعوقات تصور أن آلية سن الدستور هي جمعية تأسيسية، أو برلمان، أو استفتاء عام أو غيرها، فالدستور الإسلامي إنما يُسن بتبني الخليفة؛ أي رأس الدولة الإسلامية لأحكام معينة يلزم الناس بالعمل بها، والخليفة إنما يتبنى هذه الأحكام باجتهاده إن كان مجتهداً، أو باجتهاد غيره من المجتهدين بقوة الدليل مما جاء به الوحي العظيم، فهو لا يعمل في الناس بهواه. والخليفة يخضع للمحاسبة، ويمثل أمام القضاء، ويُعزل إن حاد عن الإسلام العظيم.

إن من المعوقات نظام الحكم الذي ينظمه هذا الدستور. فقد كان للبريق الأخاذ، والهالة الضخمة التي أحيطت بها فكرة الديمقراطية بوصفها نظام الحكم المثالي، خاصة في ظل الترويج لها في بلاد المسلمين، حيث الأنظمة السلطوية الديكتاتورية بحبل من الغرب الكافر، كان لذلك أثراً كبيراً في فتنة الناس الذين اتخذوا من الدعوة لها مثلاً أعلى!!

أما نظام الحكم الذي ينظمه الدستور الإسلامي، فهو نظام الخلافة الذي يحكمه خليفة المسلمين؛ والخلافة هي رئاسة عامة للمسلمين، وهي دولة بشرية وليست دولة ثيوقراطية. وخليفة المسلمين تختاره الأمة أو من ينوب عنها، ويعقد مع الأمة عقداً شرعياً بالبيعة، محله تطبيق الإسلام وحمله إلى العالمين. وللخليفة معاوني تفويض، ومعاوني تنفيذ، وولاة، وعمال، ومديري مصالح الدولة، والجهاز الإداري المتفرد.

بينما الديمقراطية التي افتتن بها كثير من أبناء المسلمين، هي ليست مجرد طريقة لاختيار الحاكم، وليست قالباً يمكن أن يملأ بأحكام الإسلام، بل هي نظام حكم يتناقض في أساسه، وفي طريقة تشريعه للأحكام مع نظام الخلافة، فأساس الديمقراطية هو عقيدة العلمانية؛ أي فصل الدين عن الحياة ومنها الدولة، وهي طريقة تشريع للأحكام، فهي تجعل التشريع للبشر، أما نظام الخلافة فهو يقوم على عقيدة الإسلام العظيم، وتجعل التشريع والسيادة للشرع. [فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا] (65 النساء).

وختم الأستاذ كلامه بقوله هذه عشرة كاملة؛ وهي معوقات أوهن من خيوط العنكبوت لمن أنار الله بصيرته بنور الوحي العظيم، وتوكل على الله فهو حسبه.

الأستاذ محمد علي البوعزيزي

كما كانت للأستاذ الحقوقي محمد علي البوعزيزي مداخلة بعنوان «جدارة الشريعة الإسلامية بأن تكون المصدر الوحيد للدستور» ، حيث تحدث عن أهلية الشريعة الإسلامية وقدرتها أن تكون المصدر الوحيد لأحكام الدستور دون غيرها، نظرا لشمولية الإسلام وقدرته على رعاية جميع شؤون الإنسان وحاجياته الحياتية في جميع النواحي سواء منها الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.

كما بين كيفية تفعيل الشريعة كمصدر وحيد للدستور من خلال عدة قواعد من بينها قاعدة الاستنباط باجتهاد صحيح وقاعدة تبني الأحكام الشرعية وهي آلية عملية باعتبار الاجتهادات أو الآراء الفقهية يمكن أن تتعدد وتختلف من مجتهد إلى آخر لذلك فإن رئيس الدولة له أن يتبنى حكما شرعيا واحدا في مستوى الدستور ثم يصبح ذلك الحكم ساري المفعول ويلزم احترامه.

الأستاذ الهادي خذر

كما كان للمحامي من مدينة صفاقس الأستاذ الهادي خذر مداخلة بعنوان «آلية التبني: المنهجية العمليّة في مادة التشريع» حيث بيّن أن آلية التبني هي الطريقة العملية لتحويل الآراء والاجتهادات الشرعية والفقهية المستندة إلى قوة الدليل من الصعيد النظري إلى الصعيد التطبيقي، بحيث تتحول تلك الآراء والاجتهادات إلى نصوص قانونية سارية المفعول.

وبيّن المجال الذي يتم التبني فيه من طرف الدولة فكل ما هو من شؤون الحكم والسلطان فإنه داخل في الأعمال الأصلية من رعاية الشؤون وهي لابد من أن تسير حسب حكم واحد معين، وهو مما تقتضيه وحدة الدولة. وبين أن إجماع الصحابة انعقد على أن التبني فيما يتعلق بالدولة هو للخليفة واستعرض القواعد الشرعية في ذلك كقاعدة «للسلطان أن يحدث من الأقضية بقدر ما يحدث من مشكلات» و«أمر الإمام يرفع الخلاف» وقاعدة «أمر الإمام نافذ ظاهرا وباطنا».

ثم ختم بتوضيح حدود تطبيق آلية التبني بأنها عملية تبقى خاضعة لعدة ضوابط من أهمها ما يلي:

أوّلا: أن الخليفة في ظل النظام الإسلامي حينما يتبنى أحكاما شرعية إنما يختار رأيا معينا بوصفه حكما شرعيا مستنبطا باجتهاد شرعي ولا يشرع هو حكما من عنده، فإن المشرع هو الله وحده ولهذا فهو مقيد بالشرع وبالأحكام الشرعية لأن شرط بيعته أن يكون على العمل بالكتاب والسنة.

ثانيا: طالما أن آلية التبني هي عملية تخص التشريع فيجب أن تنحصر في مجال الشأن العام حتى تنضبط به شؤون الدولة، أي يجب أن يكون هذا التبني في مجال المعاملات والعقوبات ولا يتدخل في المسائل الفردية للأشخاص سواء منها العقائد أو العبادات.

ثالثا: يجب أن تخضع عملية التبني لمعيار قوة الدليل الشرعي. فالحكم الشرعي المطلوب تبنيه يجب أن يعالج مشكلة عامة بعد فهمها الفهم الصحيح، ثم فهم الحكم الشرعي الذي ينطبق على هذه المشكلة، ودراسة دليل ذلك الحكم الشرعي لتنتهي في آخر المطاف إلى اعتماد ذلك الحكم وتبينه على أساس قوة الدليل.

الأستاذة حنان الخميري:

كما كانت للمحامية لدى التعقيب بتونس الأستاذة حنان الخميري، الناطقة الرسمية للقسم النسائي لحزب التحرير تونس، حيث قدّمت الجزء الأول من «إضاءات من مشروع دستور جاهز للتنفيذ»، مشروع دستور مأخوذ من كتاب الله وسنّة نبيّه الكريم، حيث بينت كيف يحارب الدستور الوضعي المفروض على تونس من طرف القوى الأجنبية كيف يحارب هوية الشعب التونسي وذكرت في ذلك أمثلة حية، ثم تعرضت إلى أهم قواعد الحكم في الإسلام : السيادة للشرع والسلطان للأمة، وبينت أنه لا يستقيم حال تونس إلا بدستور إسلامي لدولة إسلامية يحقق السيادة والريادة.

الأستاذ خبيب كرباكة

وكانت كلمة الختام للأستاذ خبيب كرباكة رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير تونس، حيث قدّم الجزء الثاني من «إضاءات من مشروع دستور جاهز للتنفيذ»، مشروع دستور مأخوذ من كتاب الله وسنّة نبيّه الكريم، يستند إلى عقيدة الإسلام الثابتة بأدلّة قطعيّة يقينيّة (وليست أفكارا لترضية هذا أو ذاك من النّاس)، عقيدة نطقت بصدقها الشواهد توافق فطرة الإنسان وتُقنع العقل وتملأ القلب طمأنينة حقيقيّة، عقيدته تنبثق عنها أنظمة المجتمع، وفق فلسفة الإسلام القائمة على مزج المادّة بالرّوح أي مبنيّة على إدراك الانسان صلته بربّه حين الالتزام والتّنفيذ، وهو ما يمثل الضّمانة الأولى للإلتزام بالدّستور والقوانين المتبنّاة باعتبارها أحكاما شرعيّة من عند الله تعالى، فيكون الالتزام التّام بالقوانين ناتجا عن انقياد فكريّ عقدي لا بالحديد والنّار.

ثم تعرض الأستاذ لبعض مواد الدستور المتعلقة بأنظمة المجتمع، كالمواد التي تضبط النظام السياسي المتميز في الإسلام، فبينت أن الحكم في الإسلام قام على أساس الرّعاية، وليس على أساس المناورة والخداع للوصول إلى المناصب، فالرّسول صلّى الله عليه وسلّم يقول: «كلّكم راع وكلّكم مسؤول عن رعيّته، فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيّته...» وهذه الرّعاية جعلها الله في رقبة خليفة يُبايعه النّاس ليطبّق فيهم شرع ربّهم ويرعاهم به، وليس له أن يصدر أمرا عن هوى أو اتّباعا لمصلحة، يقول الله سبحانه وتعالى آمرا حكّام المسلمين: ((وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتّبع أهواءهم...)) وليس الخليفة مطلق اليد يحكم كيف يشاء هو أو حسب أهواء أصحاب المال والنّفوذ، إنّما هو محاسب وقد جعل الله سبحانه وتعالى محاسبة الخليفة أو أيّ مسؤول في الدّولة فرضا على المسلمين «ولم يجعلهم بالخيار، إن شاؤوا حاسبوا وإن شاؤوا كفّوا»، يحاسبونه بالإسلام لا حسب أهوائهم ومصالحهم فرادى أو أحزاباً أو عن طريق مجلس النّوّاب، ولم يجعل المحاسبة حرّيّة في الكلام والاحتجاج والصّخب وإنّما جعل لها كيفيّة واضحة معلومة فعّالة هي محكمة المظالم يقول الله سبحانه وتعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا)).

كما تناولت مواد الدستور بعض الأحكام المضيئة في المسألة الاقتصاديّة، فبيّنت كيفيّة رعاية الإسلام شؤون المال أي السياسة الاقتصادية فوضع الإسلام الإصبع على مكمن الدّاء في المجتمع فعالجه، يقول الله سبحانه وتعالى: «كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ»، فسنّ أحكاما تحول دون تركز المال في يد فئة قليلة في المجتمع (أما بعد أن أُبعد الإسلام عن السياسة صار المال دولة بين الأغنياء فتجد قلة قليلة تمتلك المليارات وعامة الشعب لا تجد ما تسدّ به رمقها، وحين أبعد الإسلام عن السياسة أصبح عشرون بالمائة من سكان الكرة الأرضية يملكون ثمانين بالمائة من الثروة الموجودة بها والثمانون بالمائة يتقاتلون على العشرين بالمائة الباقية، وحرّم الله سبحانه وتعالى الرّبا في قوله: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا» لتدور عجلة رأس المال دورتها الطبيعية فلوجدت مالاً حقيقياً في الدولة حال دون حدوث أزمات اقتصادية، حتى إنّ الفقير كان يُبحث عنه ليُعطى فلا يجدوا فقيراً في بعض الأحيان، أما بعد أن أبعدنا الإسلام عن السياسة أصبح الربا مألوفاً وعصفت الأزمات الاقتصادية بالمجتمع حتى أصبح الغرب عاجزاً عن الحلول سوى السطو على خيراتنا ليحل بها أزماته. كما جعل الإسلام في خطاب رسول الله «الناس شركاء في ثلاث: في الماء والكلأ والنار» الثروات الباطنيّة من غاز وبترول ومَسفاط وغيرها ملكيّة عامّة لجميع المسلمين ولم يجعل للخليفة حقّ التّصرّف فيها فمنع بذلك أن يسطوَ أحد كائنا من كان على أموال النّاس التي جعلها الله لهم خالصة، أما حين أُبعد الإسلام عن السياسة سُرقت ثرواتنا وأُعطيت امتيازات لشركات النّهب الاستعماريّ وحرم منها أهلنا.

أمّا على مستوى العلاقات بين الشّعوب فقد نجح الإسلام نجاحا منقطع النّظير في أن تعتنقه شعوب بأكملها، فانصهرت أمّة واحدة، إخوة في الله لا فضل فيهم لأعجميّ على عربيّ إلّا بالتّقوى، ولم يجد غير المسلمين عدلا كما وجدوه في ظلّ الإسلام.

أمّا على مستوى السّياسة الخارجيّة فقد صار العرب بالإسلام أعزّة بعد ذلّة وصارت الدّولة الإسلاميّة الدّولة الأولى في العالم تحمل الخير الذي أنزله الله على نبيّها صلّى الله عليه وسلّم وتجاهد الكفّر والمنافقين، وقد كانت دولة الخلافة جنّةً وقايةً للمسلمين حيث حلّوا أو ارتحلوا ولم يكن يجرؤ كافر عليهم، أمّا بعد أن أزيح الإسلام عن الحياة ورعاية شؤون النّاس صار المسلم ذليلا مَهينا يُقتل وتسلب ثرواته ويُهجّر وحكّامهم يوادّون من حادّ الله ورسوله بل ويعملون مع الكافر في حربه على الإسلام والمسلمين في حملة ظالمة خاطئة سمّوها حربا على الإرهاب.

جريدة التحرير

رسالة من الأرض المباركة فلسطين إلى أهل الخضراء إلى أهل الزيتونة

الأستاذ المحامي جندل صلاح

الحمد لله رب العالمين، القائل «وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ»

والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، الذي قال الله فيه «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا»

وبعد:

الحضور الكريم.. سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، تحية طيبة نبرقها من فلسطين المحتلة ومن مدينة جنين القسام إلى الأرض الخضراء، تونس القيروان شعلة الثورات وموقظة الأمة في زمن الجبر والهوان ..

انه لشرف عظيم أن يكتب الله لي مخاطبتكم في هذا العمل المبارك، وأن أحل ضيفا عبر الأفق على إخوة وأخوات نشتاق لرؤيتهم في باحات الصخرة الشريفة وهي محررة عما قريب بإذن الله .. عسى الله أن يكتب لأحفاد عقبة وأشاوس تونس أن يكون لهم مدد يوم التحرير العظيم، فيجمع الله زيتون القيروان بزيتون القدس بعد فراق طويل ..

الحضور الكريم: نبدأ الكلام من زبدته .. فأقول:

إن المسلمين هم أساتذة البشرية في القانون.. هذه حقيقة لا أخشى فيها نكيرا، فلا يوجد امة اشتغلت بالصياغة التشريعية الأصولية كما اشتغلت الأمة الإسلامية.. فالبشرية قبل المسلمين لم تعرف المنظومة القانونية ولا الصياغة الدستورية، وإن حاول المؤرخون الإشارة الى تشريعات لدى اليونان والإغريق وحمورابي وغيرهم؛ لكن كل ما ذكر وغيره لا يعدوا أن يكون لوائح عقوبات بدائية وفرمانات قيصرية لا ترقى لمستوى التسمية القانونية في شكلياتها وموضوعاتها.

فإنه كان مما تفضل به الإسلام على البشرية أن علمهم كيف يبنون منظوماتهم القانونية، وكيف يصوغون دساتيرهم، واختصار لوقتكم؛ يكفيني أن أشير إلى حالة أعدائنا التاريخيين، فهذا فريدريك الثاني ملك صقلية وإمبراطور جرمانيا يصوغ قوانينه من كتب الفقه الإسلامي وهذه فرنسا تبني دستورها الحديث وقانونها المدني على محاكاة كتب السادة المالكية، وهذه ألمانيا تبني دستورها محاكاة للسير الكبير لمحمد الشيباني، واعتبروه رجل القانون الأول، وهذه أمريكا تؤسس دستورها ومحكمتها العليا تحت ظلال كتب المسلمين، وخلدوا ذلك بتطريزه جدارية تصف نبينا محمد عليه السلام بأعظم المشرعين في التاريخ، بل حتى عندما أراد الغرب تأسيس محكمة للجنايات الدولية؛ لم يجدوا مفرا من اعتماد كتب فقه الجنايات الإسلامية كمصدر أساسي لبناء قوانينهم، لذلك فعندما نقول أن المسلمين هم أساتذة البشرية في القانون والصياغة القانونية فنحن نعبر عن حقيقة ثابتة لا سبيل لإنكارها... ثم بعد ذلك ننظر إلى ما يسمى دساتير في بلادنا لنجدها عمليات محاكاة لدساتير أوروبا، مما يثبت أن مشكلتنا الرئيسية تكمن في هذه الفئة الفاسدة الموصوفة بالسياسيين والمشرعين، فكيف لمن كان بستانه يانع الثمار أن يشحذ كسرات الخبز على أبواب الأغراب، إلا أن يكون فاسد العقل والقلب..

لذلك فعندما نتحدث عن العمل الدستوري في بلاد المسلمين فإن أول مشكلة تواجهنا، هي أن من يصوغون هذه الدساتير مشبوعون بالغرب فاقدوا الثقة بدينهم وأمتهم ولا يليقون بصياغة دستور لأمة بحجم الأمة الإسلامية.

ولعل أكبر إثبات على فساد الفئة المكلفة بصياغة الدساتير في منطقتنا الإسلامية، هو ضرب الحالة التونسية كمثال عملي؛ فلا أحد يستطيع أن ينكر أن ما سمي دستور الثورة لعام 2014 لم يكن أكثر من مجموعة اتفاقيات مصالح، أي أن دستور الثورة

الذي من المفروض أن يكون خلاصة التضحيات، لم يكن سوى نتاج مساومات مراكز القوى الداخلية والخارجية؛ وإلقاء الضوء على المخاض الذي خرج منه دستور الثورة يعطينا صورة واضحة عن نوعية المطابخ التي تخرج منها الدساتير في بلادنا، دستور يستمر العمل فيه 4 سنوات وتُرفض صياغته أربع مرات متوالية على مدار سنتين وبعدها يتم تشكيل أول لجنة توافقات وتفشل وثاني لجنة توافقات وتفشل وأخيرا تشكل لجنة توافقات استثنائية مخالفة لكل المعايير القانونية والدستورية، وما تخلل ذلك من تلاعبات الترويكا والمعارضة وما يسمى (الرباعية) وما رافق ذلك من اغتيال شخصيات وأعمال شغب ولغط، لتنتهي المعمعة في جانفي 2014، وتصدر مجموعة فصول أطلقوا عليها اسم دستور، ثم جاء قيس سعيد بجرة قلم ليعلن تعليق الدستور والعمل بالمادة 117 وكأن شيئا لم يكن، وأعلن انه سيقوم بنفسه بصياغة دستور جديد لتونس مع بعض الاستشارات غالبها الكترونية، بهذه الطريقة من العبث والاستخفاف بالعقول يتم صياغة الدساتير في بلادنا، مجموعة من أصحاب المصالح المرتبطون بالغرب والمنقطعون شعوريا وفكريا عن أمتهم، يصوغون مجموعة فصول يلزموننا بها على أنها دستور مقدس يجب أن نموت في سبيله، لنفهم أن مشكلتنا الرئيسية هي في من يصوغون الدستور قبل أن تكون مشكلتنا مع مضمون الدستور نفسه.

الحضور الأكارم: الواجب على الأمة قبل التفكير في صياغة دستورها أن تحدد من هي الفئة الصالحة للقيام بهذه المهمة، وأن يستبعدوا منها كل مهزوم ومضبوع وصاحب أجندات، تماما كما فعل طالوت عندما فصل الجبناء والمنافقين قبل مواجهة جالوت.

ثم عندما نتحدث عن صياغة الدستور في أي دولة وعند أي أمة؛ فإن أي دستور يدور حول ركيزتين أساسيتين وما تبقى تابع له:

الركيزة الأولى (تحديد سيادة الدولة) أو ما نسميه نحن المسلمون (الأمان) فمهمة الدستور الأساسية تثبيت سيادة الدولة (أمان الدولة) هذا الأمر الذي نجده مفقودا في كل دساتير المنطقة الإسلامية، فمثلا دستور الثورة التونسي ومثله بقية الدساتير العربية تصرح في فصلها الأول بالقول (تونس دولة حرّة، مستقلّة، ذات سيادة) بهذه الكلمات العامة الفارغة من أي مضمون قانوني واضح، والتي لا يتبعها أية لوائح إجرائية واضحة، يتم تعويم أخطر شيء في حياة الشعب والأمة (السيادة/الأمان)، لذلك فإنه يجب أن نفهم أن الدساتير القائمة في بلادنا كلها تجعل منا أمة بلا سيادة، وأمة غير قادرة على تطبق مفهوم السيادة على ذاتها وأرضها، لذلك لا تستغربوا عندما تخضع مؤسسات التعليم والقضاء لإملاءات المؤسسات الدولية، ولا تستغربوا عندما تنهب الشركات الغربية ثرواتنا، ولا تستغربوا عندما تكون جيوشنا لا تملك عقيدة عسكرية مفهومة.

أما الركيزة الثانية لأي دستور في الدنيا هي أن يكون منبثقا عن عقيدة أهل البلد وثقافتهم وأعرافهم وتاريخهم، فبالرغم من أن دستور الثورة مثلا في التمهيد قبل البدء بالفصول قال ما نصه «.. واستلهاما من رصيدنا الحضاري على تعاقب أحقاب تاريخنا ..» نجد انه فارغ من أي شيء له علاقة بالحضارة الإسلامية، بل كله تثبيت وترويج للحضارة الغربية الاستعمارية، وهذا واضح وضوح الشمس في غالبية المواد الدستورية في بلادنا، كلها ترسخ لوجهة النظر الغربية للحياة، وكأن واضعي الدستور يظنون أنهم يستطيعون خداع الناس بعبارة افتتاحية عن تمجيد الرصيد الحضاري، في حين أن الدستور ينبذ كل الرصيد الحضاري لأهل تونس وللأمة الإسلامية، ويجبرون المسلمين على أن يعيشوا وفق وجهة النظر الغربية، أي أن الدساتير القائمة، دساتير (غريبة) ثقافيا وحضاريا عن الجماهير والشعوب، ولا تحترم رصيدها الحضاري ولا تحترم عقيدتها وثقافتها.

فمن ناحية الأساس الشكلي: إذا كان الدستور لا يكفي لتحديد معالم سيادة الدولة وإذا كان الدستور ليس منبثقا من عقيدتنا ورصيدنا الحضاري؛ فهذا كافي لكي ننبذه ونحاربه.

أما من الناحية الموضوعية: فإذا دخلنا في مضامين النصوص الدستورية، نجدها ليست أكثر من عبارات لائكية، كأنها شعارات تسويقية، باهتة من المضمون القانوني، وعند التدقيق تجدونها مضطربة، مما يعني أن أثرها القانوني سيكون عبارة عن فوضى على أرض الواقع، وهذا ما نعيشه اليوم، وهذا تجدونه واضحا في المواد التي تتحدث عن الصلاحيات والحقوق ودرجات القضاء والحالات الاستثنائية وغيرها.

ونجد الدساتير في بلادنا ومنها دستور الثورة التونسي وما سيأتي بعد قيس سعيد؛ دساتير فارغة من توضيح معالم سياسة التعليم وكأنها تركت عمدا لفتح المجال للمؤسسات الدولية أن تعبث بمناهجنا المدرسية، دساتير فارغة من توضيح العقيدة العسكرية وكأنهم يريدون أن يبقى الجيش مفصولا عن الجماهير وأوجاعها، دساتير فارغة من تحديد الملكيات بشكل واضح لفتح المجال للنهب والسرقة وتسريب الثروات، دساتير فارغة من تحديد نوعية النظام الاقتصادي للدولة حتى يسمح للبنوك العالمية وصندوق النقد بالعبث بمعيشة الناس.

بل إن الدساتير كلها ومنها التونسي تضرب الأمة الإسلامية في وسط عقيدتها؛ وتنفي صفة الحاكمية عن الله عز وجل، وتستبدلها بتكرار ممجوج وتمجيد مفضوح لفكرة الديموقراطية، ويتعاملون مع القرآن كأنه كتاب تراث لا قيمة له، ويزدرون نصوصنا الشرعية وكأنها تعاويذ وتمائم تعبدية فارغة من المضمون القانوني.

الحضور الكريم :

لا يتسع الوقت كثيرا لكي نناقش المواد الدستورية بتفصيل لنوضح لكم مدى السوء والغربة التي فيها ولكننا نخاطب جماهيرنا الإسلامية عموما وجماهير تونس شعلة الثورة وأول من أسقط الطغاة، فنقول:

نحن أساتذة البشرية في القانون: عار علينا أن نقبل دساتير مستوردة المضمون والصياغة.

ونحن الأمة الأعظم رصيدا حضاريا: لن نقبل بدساتير تملي علينا حضارة غريبة عنا، فنحن لسنا همجا بدون حضارة.

ونحن الأمة الأكرم رجالا والأطهر نساء: لا نقبل دساتير فارغة السيادة لا تبني لنا دولة محترمة بين الدول.

ونحن أمة تحب ربها وتحب نبيها: لن نقبل بدساتير تطعن في صلب عقيدتنا فكل ديننا مبني على عقيدة الحاكمية لله.

وإن لكم إخوة يملكون تصورا واضحا عميقا لصياغة دستور حقيقي، وهم على كفاءة وقدرة ليجعلوا منكم دولة كبرى بل يجعلوا منكم الدولة الأولى في العالم، بإذن الله.

فالله نسأل لكم الفرج والتوفيق وعسى أن نرى جحافل جندكم عند أبواب بيت المقدس عما قريب أن شاء الله..

فضيحة دولة: إحالة بائعة خبز على المحكمة وتخطئتها ب60 دينار

أحالت المحكمة الابتدائية بسوسة 2، يوم الاثنين مارس بائعة خبز "طابونة" من أجل تهمة جناحية.

وأشار المحامي كمال أبركان في تصريح إعلامي أنه طلب من القاضي الجالس، التطوع للدفاع عن المرأة التي تبدو وأنها تعيل عائلتها عن طريق بيع خبز الطابونة لتجد نفسها متهمة بالتداخل في مسالك التوزيع أو الاحتكار مشيرا إلى أن القاضي قد حكم بأدنى حكم على المرأة وهو 60 دينار.

خبر أثار ضجة كبيرة لدى التونسيين فخرج الناطق الرسمي باسم المحكمة الابتدائية بسوسة علي عبد المولى موضحا ومؤكدا بأن الملف يعود إلى 8 ماي 2018 وتتعلق المخالفة بعدم تقديم فاتورات شراء المواد الأولية.

وأن الإدارة الجهوية للتجارة بسوسة طالبت المرأة بخطية قيمتها 600 دينار إلا أن المعنية تقدمت باعتراض وأصدرت المحكمة حكما بتخطئتها بقيمة 60 دينارا، وفق المصدر ذاته.

وأضاف الناطق الرسمي باسم المحكمة أن النيابة العمومية ستستأنف القضية وستطالب بعدم سماع الدعوى في حق المرأة.

التحرير:

أيّ عار هذا الذي تتخبط فيه السلطة وأيّ حضيض هذا الذي نزلت إليه أجهزتها ؟؟؟

تونس التي تملك مئات آلاف من الهكتارات من الأراضي الخصبة التي لو يستدرها أهلها بقليل معونة من الدولة ستغرق الأسواق بالخيرات كلها من حبوب وخضروات وغيرها... تهان فيها المرأة أمام المحاكم وهي المعيلة للأيتام ... !!!

نذكر من المضحكات المبكيات في حديث أهل تونس هذه الأيام في هذا السياق، دخل أحدهم الأيام الفارطة على تاجر وسأله بلهجة التونسيين "هل أجد عندك زيت الحاكم؟"

فرد عليه التاجر ردا تضمن السبب الفعلي لما نعيشه من مهازل مستفحلة، ردّ قائلا: "وهل يوجد في البلاد حاكم حتى نجد الزيت"..

فعلا إن هؤلاء ليسوا بحكامنا وإنهم لا ولن يحملوا همّنا ولن يشفقوا لحالنا... أنظمة حكم بوليسية ليس إلّا، أوجدوها فينا بعد تقصيرهم في رعايتنا وإهمالهم مشاكلنا وانشغالهم بمصالحهم الشخصية ومشاريعهم السلطوية عن تدبير أمورنا. نعم إننا مع كل موقف خزي لحكامنا نؤكد كذلك أنهم ليسوا منا ولسنا منهم فقد أذلوا الكبير والصغير، واستأثروا لأنفسهم ولأسيادهم بخيراتنا ومنعونا الفتيل والقطمير، وسلطوا علينا سياط جبرهم حتى أصبحنا نعيش في سجن كبير، وقبل هذا وبعده لم يحكموا بالإسلام العظيم، قال تعالى: (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ).

لكننا نقول لهم إن زمانهم، ولله الحمد والمنة، قد أشرف على الانتهاء، وإن الفرج قريبٌ نكاد نجد ريحه، وإن زماناً يحكمنا فيه رجال عظام من أمثال عمر بن الخطاب قد أهلّ. ذكرت كتب التاريخ أنه في السنة الثامنة عشرة من الهجرة حين دخل ما يسمى بعام الرمادة وهو العام الذي حصل فيه قحط وجوع شديد، حرّم عمر على نفسه طيّب الطعام وقال: كيف يعنيني شأن الرعية إذا لم يصبني ما أصابهم؟ وحلف رضي الله عنه أن لا يأكل سميذًا حتى يرفع الله الضائقة عن المسلمين، وضرب لنفسه خيمةً مع المسلمين حتى يباشر توزيع الطعام بنفسه على الناس، ولقد كان رضي الله عنه يمضي إلى الجماعة من الناس وبيده الزيت وما تيسر من الطعام فيطرح ردائه، ويطبخ لهم ويطعمهم، ثم يبكي ويقول: آه يا عمر، كم قتلت من نفس؟ وقف عمر ذات يوم على المنبر ببُرْده المرقّع، وأثناء الخطبة قرقرت بطنه، فخاطبها قائلاً: "قرقري أو لا تقرقري، والله لا تشبعين حتى يشبع أطفال المسلمين".

وهنا لا بد أن نقول لشعب تونس الذي امتعض في غالبه من تلك الفعلة التي أتته أجهزة الرقابة الاقتصادية والقاضي الذي حاكم امرأة بما تملك من قوت عيالها: نقول لهم، إنكم تدركون ونحن معكم أن بيوت الظالمين المفسدين أوْهى من بيت العنكبوت، لكننا نُبَصّركم بأن لا تَقْووا أركانه ولا تُطيلوا عمره بالرضا بتغيير الظالمين المفسدين دون تغيير البيوت، أو الاشتغال بإصلاح مظاهر الظلم والفساد عن اجتثاث أسبابه. فإن أس البلاء وسبب الداء أننا لا نحيا بالإسلام فعلاقاتنا تسير بأنظمة وضعية غير إسلامية، وإن سبيل خلاصنا هو في استمساكنا بإسلامنا وإقامتنا لدولته (الخلافة) التي تعلي مناره وتطبق أحكامه وتحسن رعاية أبنائه وأهل ذمته داخليا وخارجيا. فلا تضعوا جهودكم وتضحياتكم في غير موضعها.

واعلموا أننا ما لم نحيَ حياةً إسلاميةً فستبقى مظاهر الظلم والفساد وسوء الرعاية في مجتمعنا، قال تعالى: (وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا). فإلى العمل الجاد والتغيير الحقيقي ندعوكم، واعلموا أنكم إن فعلتم فلكم وعد الله بالاستخلاف والتمكين للدين والأمن، ولكم بشرى رسول الله بأن يكون الحكم راشدا، ويومها لن نذْرف دمعا ولا دما على سوء أحوالنا بإذن الله لأن حاكمنا «رشيد» والمستظل برعايته «عزيز» والمرأة عنده آمنة عفيفة «طاهرة» يفديها بالغالي والنفيس، والمسلمون من حوله أعوان له. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (... ثم تكون خلافة على منهاج النبوة تعمل في الناس بسنة النبي، ويلقي الإسلام بجرانه في الأرض يرضى عنه ساكن السماء وساكن الأرض، لا تذر السماء من قطر إلا صبته مدراراً، ولا تدع الأرض من نباتها وبركاتها شيئاً إلا أخرجته). رواه البزار.

"معالجة الهجرة غير النظامية" في لقاء سعيّد بوزير الدفاع الإيطالي

لقاء رئيس الجمهورية قيس سعيّد، يوم الثلاثاء 15 مارس 2022 بقصر قرطاج، وزير الدفاع بالجمهورية الإيطالية Lorenzo Guerini.

ونشرت الصفحة الإجتماعية لرئاسة الجمهورية التونسية ذاك القالب الإخباري ذي اللغة الخشبية المعتادة، ومما جاء فيه: "... مثّل هذا اللقاء مناسبة تمّ

خلالها التطرق إلى مواضيع تتصل بالتعاون العسكري بين البلدين في إطار انعقاد الدورة 23 للجنة العسكرية التونسية الإيطالية، ومعالجة مسألة الهجرة غير النظامية وفق مقاربة جديدة مشتركة، علاوة على تبادل وجهات النظر بخصوص مسائل إقليمية ودولية راهنة ذات الاهتمام المشترك."

التحرير:

لن ينفك حكام تونس المتعاقبون في إطار الحكم الرأسمالي التابع الصاغر، لن ينفكوا عن استصغار شأن تونس وإذلال أهلها أمام وفود البلدان الأوروبية المتعالية المتداولة على قصور الحكم في تونس برسائل التوبيخ والتقريع بأشكال مختلفة... والمطالبة باسترداد شبابنا من عندهم.. فبعد أن استبدل حكام البلاد الذي هو أدنى بالذي هو خير ورضوا بحكم العلمانية الرأسمالية الغربية والإنبطاح لمعاهداتها ومواثيقها التي فرطت في مقدرات البلاد وثرواتها، وبعد أن تجرّؤوا على حق الله في وضع القوانين التي تحكم بين الناس وتسيّر شؤونهم وجلعوا من أنفسهم أندادا لله في معرفة ما يسعد العباد وما يشقيهم ، وأظهر الله نقصهم ودونيتهم وحجمهم الحقير جدا أمام عظمة الله وحكمته في تسيير خلقه، فسنّوا قوانين جائرة باطلة فاضت بها جنبات البلاد ظلما وأنّ من جورها الجميع، جعلوا منها بلدا منفّرا طاردا لكل ذي كرامة يفر بهمّته إلى موطن يلتمس فيه شيء من طيب عيش..

فهلّا وعى شباب تونس أنهم صاروا أرقاما وملفات للمتاجرة والمزايدة والضغط بيد المسؤولين الأوروبيين، فقط لمزيد إحكام قبضتهم على كل سلطة تقوم على البلاد.

البنك الدولي يحذر من اندلاع أزمة اجتماعية في تونس

أكد البنك الدولي أنّ تونس لن تتمكن من تحقيق مستوى حجم ناتجها الداخلي الخام المسجل في سنة 2019 سوى في سنة 2024.

ويفترض تقدير البنك الدولي أن يعود الاقتصاد التونسي إلى إمكاناته المتواضعة السابقة للأزمة بعد أن تتم السيطرة على الجائحة. مشيرا الى ان الحكومة التونسية مدعوة إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية بشكل حازم ودون تأخير بما من شأنه أن يحافظ على ثقة المستثمرين ويضمن استقرار الاقتصاد الكلي.

ونبه البنك الدولي إلى أن هذه العملية تكتسي صبغة عاجلة باعتبار أن توازنات الاقتصاد الكلي ملحّة وبالنظر إلى استحالة الحصول على تمويلات خارجية من

الأسواق الدولية، والانخفاض المحتمل للمدخرات، بسبب العجز الهيكلي الجاري وخدمة الدين الخارجي.

وأبرز أن الحكومة وكل الأطراف المشاركة مطالبة بالتحرك العاجل لتفادي أزمة اقتصادية ستتحول إلى أزمة اجتماعية.

التحرير:

ما تعجز عنه الحروب ينجزه العملاء والخيانات, ما يعجز عنه الاستعمار المباشر تنجزه منظمات المجتمع المدني والدولي والمؤسسات المالية الرأسمالية الكبرى... كريستين لاغارد المديرة السابقة لصندوق النقد الدولي قالت في تصريح سابق سنة 2019: "إن الحرب ليست في الانبار ولا حتى في العراق أو سوريا، الحرب على اقتصاديات الدول وتفقيرها وتجويع شعوبها وتجريدها من قوتها المالية ومن ثم العسكرية وتجعلها غير قادرة على شراء اطلاقة واحدة وعدم تمكنها من تسديد رواتب موظفيها وحتى العسكريين وقوات الامن عندئذ ستظهر قوى مسلحة خارج اطار الدولة تنتهك القانون وتثير الفوضى وتسلب الناس وتأخذ الأتاوات.

إن البنك الدولي ومن لف لفه من صناديق مالية مهيمنة على العالم... ما هي إلا أدوات وقع إيجادها بعد سقوط الخلافة العثمانية وبعد الحرب العالمية الثانية للتحكم في مقدرات الشعوب ونهب ثرواتهم وفرض سياساتهم وسياسة مصاصي دماء الشعوب. فإن ما اعلم عنه البنك الدولي من تحذير من اندلاع أزمة اجتماعية في تونس ونبه إلى تعجيل الإصلاحات في عملية التوازنات الاقتصادية يدخل في باب مزيد من الضغط على كل الأطراف من رئيس الدولة والحكومة واتحاد الشغل والأعراف ليباشروا ويسارعوا العمل على توصيات صندوق النقد الدولي من تطبيق برنامج "الإصلاحات" كما عبر عنها رئيس الدولة "بالاصلاحات المؤلمة" -رفع الدعم عن المحروقات والمواد الغذائية الأساسية وتجميد الانتدابات والتفريط بالبيع في المؤسسات العمومية..- وبنظرة برقية للقروض السابقة التي أخذتها حكومات الإرتهان وخاصة بعد الثورة وما جرته على البلاد والعباد من ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع نسبة الفقر وانخفاض قيمة الدينار وغلاء الأسعار نجد أن مع مزيد من القروض، مزيد من الشروط ومزيد من الخضوع للأوامر الغربية..

إن الأنظمة القائمة اليوم لا هم لها إلا تنفيذ مخططات المستعمر والتمسح على أعتابه, وما الخطوات التي تقوم بها الدولة من تجميد الانتدابات والحملات المشهدية ضد الاحتكار في مواد مثل الزيت والسكر والسميد إلا وسيلة لخداع الناس وجعلهم يتقبلون فيما بعد وضعية الإرتفاع المشط في الأسعار بعد رفع الدعم كليا فيشتروا المواد الغذائية بأضعاف أثمانها دون احتجاج يذكر, فالواجب يدعو كل فرد في هذه البلاد أن يكون واعيا بما يحاك له في الغرف المظلمة التي يشرف عليها رئيس البلاد وحكومته الخاضعة وان يعمل على قلع جذور السياسيين المرتمين في أحضان الغرب وان يعمل لإنارة الطريق بالإسلام وبدولة الحق.

البنك المركزي يحذر من انهيار اقتصادي شامل

دعا مجلس إدارة البنك المركزي التونسي خلال اجتماع استثنائي انعقدت يوم الاثنين 14 مارس 2022، إلى تشديد اليقظة واعتماد مقاربة استباقية للتخفيف من تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على النشاط الاقتصادي الوطني والتوازنات الكلية وفق ما نشره البنك المركزي .

وأوضح المجلس أنه يتابع ببالغ الاهتمام تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على النشاط الاقتصادي الدولي وعلى سلاسل التزويد وعلى الأسعار العالمية للمواد الأولية والمواد الغذائية الأساسية والتي من شأنها أن تؤثر بصفة ملموسة على مستويات التضخم.

ولاحظ المجلس أنه في غياب اتخاذ القرارات المناسبة بصفة عاجلة، من شأن ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية والطاقة وتقلص النشاط لدى أهم الشركاء التجاريين إضافة إلى المناخ المتسم بالضبابية، أن يؤدّي إلى تفاقم العجز الجاري ويزيد من الضغوط التضخمية خلال الفترة المقبلة.

وأشار المجلس إلى أن التطورات الأخيرة سيكون لها انعكاس ملحوظ على توازنات المالية العمومية لاسيما من خلال الارتفاع الهام لنفقات الدعم. ومن شأن هذه الوضعية أن تؤدي إلى تفاقم عجز الميزانية وبروز حاجيات تمويل إضافية .

التحرير:

في 11 افريل 2016 تمت المصادقة على مشروع عدد64/2015 المتعلق باستقلالية البنك المركزي وكان خطوة في مسار السياسة الاقتصادية القائمة على إقالة الدولة من وظيفتها الرعوية, ضمن سلسلة الاملاءات الصادرة عن الهيئات المالية والسياسية الدولية حيث يتم ابتزاز الدولة عن طريق القروض والمساعدات المالية.

الطبوبي يلتقي ممثل صندوق النقد الدولي بتونس

أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل يوم الأربعاء 16 مارس 2022 عن لقاء جمع أمينه العام نور الدين الطبوبي بالمدير الجديد لمكتب صندوق النقد الدولي بتونس مارك جيرار.

وأكدت صحيفة "الشعب" الناطقة باسم الاتحاد أن اللقاء تطرق إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي الدولي والوطني.

يذكر أن صندوق النقد الدولي يحث تونس على التوافق بين مختلف الشركاء الاجتماعيين في إجراء "إصلاحات اقتصادية" تشمل المؤسسات العمومية وكتلة الأجور والدعم وغيرها وهي "إصلاحات" تجنبت الحكومات السابقة بعضَها خوفا من انعكاساتها على المناخ الاجتماعي.

التحرير:

يقول المثل العربي لا في العمر ولا في التفكير. هذا واقع الاتحاد العام التونسي للشغل منذ انعقاد المؤتمر العام الأخير في صفاقس والمصادقة على تنقيح القانون الأساسية لنظامه الداخلي وخاصة الفصل 20 الذي يسمح للأمين العام وأعضاء المكتب التنفيذي بالترشح لدورتين متتاليتين.. حيث ومنذ أن أعلن فوز الطبوبي بفوزه بالأمانة العامة كثرت لقاءاته بسفراء الدول الغربية والهيئات المالية الدولية, لقاء مع ماركوس كورنارو سفير الاتحاد الاوروبي ومحوره المفاوضات مع صندوق النقد الدولي, 23 فيفري لقاء الطبوبي بالسفير الأمريكي... واللقاء الأخير بمدير صندوق النقد الدولي بتونس حول الوضع الاقتصادي و"الاصلاحات"..

إن الإتحاد شريك لكل الحكومات في ما حصل لتونس من تسليم تام لأذرع الاستعمار المالية ومن يسمونم بالمانحين, وهو الرفيق الرسمي والدائم لكل سلطة انتهجت سبيل التداين والارتهان, فالدور الذي سيلعبه الاتحاد وعلى رأسه الطبوبي هو ترويض منظوريه لتقبل إملاءات صندوق النقد الدولي واحتواء التحركات الاجتماعية وامتصاص غضب الفئات العاملة في المجتمع والتي تشكل الطبقة الأولى المعنية بما تشهده المعيشة من غلاء وما ستشهده المقدرة الشرائية من تدهور وعجز كبير, وان يكون الاتحاد ضامنا أساسيا مع الحكومة واتحاد الأعراف في القبول بشروط صندوق النقد الدولي وتنفيذها لضمان الحصول على القروض الفخ

نقابة الصحفيين تعلن الإضراب العام في المؤسسات الإعلامية العمومية

أعلنت نائب رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أميرة محمد خلال ندوة صحفية الإثنين 14 مارس 2022 عن الدخول في إضراب عام في كافة المؤسسات الإعلامية العمومية سيتم تحديد موعده لاحقا بالتنسيق مع الجامعة العامة للإعلام.

وبينت محمد أن هذا الإضراب يأتي احتجاجا على عدم تفاعل الحكومة بجدية مع ملف الإعلام مشيرة إلى وجود رغبة في مزيد إغراقه في المشاكل حتى تسهل السيطرة عليه.

وأفادت نائب رئيس النقابة بأنهم قدموا حلولا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه بشكل مستعجل إلا أن السلطة لم تتجاوب بتاتا حسب تعبيرها.

وأشارت أميرة محمد إلى أن النقابة انطلقت في تحركاتها من خلال وقفة احتجاجية رمزية أمام في التلفزة التونسية احتجاجا على ما اعتبرته انحرافا بالخط التحريري للمؤسسة إضافة إلى حمل الشارة الحمراء.

التحرير:

إنه من الطبيعي جدا أن ينشغل الهيكل النقابي بالمحتوى المذاع من التلفزة العمومية فالإعلام الجماهيري له سطوة خاصة على المتابعين وأصبح منذ عقود له دور مركزي في صناعة الرأي العام خصوصا بعد ما أظهره من دور فعال في تأثيث المشهد السياسي لما بعد الثورة, حيث صعّد أحزابا وأفشل أخرى, ولمّع وجوها وشوّه أخرى, ونفخ في صور وأجندات خبيثة وقدمها للناس في قالب مخادع, وأقصى أخرى أصيلة.. ولعل قرار المكلفة بتسيير التلفزة التونسية بمنع ظهور ممثلي الأحزاب في برامج التلفزة العمومية شكل محور احتجاج النقابة ومطلبها الأساس, فمضمون المادة الاعلامية التي تقدمها التلفزة لا تعني الشيء الكثير لنقابة الصحفيين, حيث كل التونسيين يعلمون صحالة ما تنتجه تلك التلفزة منذ عقود, كما لا يعنيها ما تقدمه تلك الأحزاب من خبث ومكائد وأجندات على شاشة التلفزة العمومية بقدر ما يهمها وجوب حضورها الدائم نظرا لكونها الحاضنة الفعلية لليد الاستعمارية المتحكمة في البلاد, وأيضا ما دامت أحزابا علمانية تقصي الصوت الإسلامي والدعوة لنظام الإسلام بديلا عن النظام القائم.. وهذا هو الخط التحريري الذي تطالب به النقابة دون سواء.

يجب فرز اللاجئين الأوكرانيين لأن أغلبهم جزائريين ومغاربة

صحيفة لوفيغارو: صرحت النائبة عن حزب الجبهة الوطنية الفرنسية السابقة، ماريون مارشال، حيث قالت: "يجب فرز اللاجئين القادمين من أوكرانيا خصوصًا مع أن الأخبار تشير إلى أن أغلبهم جزائريين ومغاربة، وهذا قد يتسبب في تسلل إرهابيين بين صفوفهم كما في حالة السوريين. ونريد الترحيب بالأوكرانيين فقط.. لا أفارقة أو عرب".

التحرير:

سقطت عدة مدن أوكرانية بين أيدي الروس وسقط معها القناع الذي كانت تختفي خلفه كلّ أوروبا العنصرية الحاقدة على المسلمين, أوروبا المتخفية وراء مقولات الحداثة والتعايش وحوار الحضارات وقبل الآخر المختلف... وغيرها من العناوين والشعارات الكاذبة التي طالما تشدقت بها وأعلتها كعناوين للتمدن والحداثة واتخذت منها مفخرة بين الأمم, ليتبين اليوم زيفها ويتأكد أكثر فأكثر, وصدق الله القائل: "لا يرقبون في مؤمن إلّا ولا ذمة".

تلك هي حقيقتهم وتلك هي مفاهيمهم ورؤيتهم المشبعة بالحقد الصليبي على المسلمين, التي تبعد كل البعد عن مقتصيات ديننا ورقي حضارتنا ومفاهيمها, إذ قالَ رسولُ اللّهِ "صلى اللّهُ عليهِ وسلم: "لا فرق بين عربي ولا أعجمي ولا أبيض ولا أسود إلا بالتقوى "

في خطاب موجّه إلى الناس, في إشارة إلى حقيقة قد يسهو ويغفل عنها الكثير, وتذكيرا للناس بها, ودعوة إلى النظر إليها.

أن الناس جميعا متساوون عند الله ومقياس قربهم له هي أعمالهم, وأن لا مجال في الإسلام للعصبيات الجاهلية المنتنة ولا مجال في الإسلام لعصبية العرق والنسب ولا لعصبية الأرض والموطن ولا اللهجه ولا الجنس ونوعه ولا لعصبية اللون من ابيض او اسود او احمر ولا اللغة, فقال تعالى: "إن أكرمكم عند الله أتقاكم."

وسط تواصل نضوب أنواع مختلفة من الأدوية وتفاقم آلام الناس السلطة ترفض الإقرار بالعجز وتحمل المسؤولية

في الوقت الذي تعرف فيه السوق التونسية نقصا كبيرا في عديد الأدوية الأمر الذي أكده رئيس جمعية الصيادلة ناظم الشاكري الثلاثاء 15 مارس 2022 بأنّ 721 نوع من الدّواء مفقود أو يصعب الحصول عليه من الصيدليات خلال الشهر الجاري، مشيرا إلى أن العدد كان في حدود 300 نوع سنة 2018، تطالب الغرفة النقابية الوطنية للمؤسسات الصيدلية الموزعة للأدوية بالجملة من جانبها، الحكومة بالتدخل العاجل لحل الإشكال المتعلق بشهادة الإعفاء من الخصم من المورد لسنة 2022. وضع يعكس حالة اللااستقرار التي تسيطر على قطاع الأدوية منذ سنوات، في طريقها إلى مزيد التأزم وسط غياب الحلول الناجعة وفق تأكيد أهل القطاع.

فمن جهة كشفت جمعية الصيادلة أنّ الوضعية محرجة خاصّة أن الأدوية المفقودة لأنواع مختلفة من الأمراض. وعن أسباب فقدانها، لا سيما و أنّ وزارة التجارة لم تنشر منذ السنة الماضية تحيينها الدوري لأسعار الدواء، وأمام ارتفاع ثمن المواد الأولية ومصاريف النقل وتراجع قيمة الدينار، اضطرّ المصنعون المحليّون إلى عدم تصنيع بعض الأدوية. هذا بالإضافة إلى أنّ الصيدلية المركزيّة كانت قد طلبت في قانون المالية لسنة 2022 ضخّ حوالي 400 ألف دينار لتسديد ديونها للمزودين الأجانب لكن تم تقليص ميزانية وزارة الصحة فوجدت نفسها في وضعية صعبة وعاجزة عن اقتناء المزيد من الأدوية. وأكد ناظم الشاكري أن المزودين الأجانب أصبحوا يرفضون تزويد تونس بالأدوية إلى حين الحصول على مستحقاتهم ما اضطر الصيدلية المركزية إلى الاكتفاء باقتناء الأدوية الحياتية فقط.

ومن مظاهر عجز السلطة القائمة عن إدارة هذا القطاع وتحقيق خدمات التطبيب والتداوي للعامة بالشكل الكافي والعادل للجميع, هو إقرارها أولا وأساسا بأن القطاع الصحي برمته يخضع لآليات الحكم الرأسمالي التي جعلت من القطاع تجارة في الأبدان والأمراض ومجالا للبيع والشراء والمزايدة في أسعار الأدوية والعمليات الطبية عموما.

فسلطة الإشراف في قطاع الصحة والحكومات المتعاقبة منذ سنوات عجزت عن إيجاد الحلول اللازمة التي يمكنها النأي بقطاع الأدوية باعتباره قطاعا حيويا عن كل الإشكالات والعقبات التي يعيشها منذ سنوات. وعلى رأسها الجانب المالي من شراء واستيراد إلى خلاص الصيدلية المركزية, فإلى جانب فقدان أنواع مختلفة وعديدة من الأدوية في الصيدليات الخاصة وحدث ولا حرج عن عدم وجودها بصيدليات المؤسسات الصحية العمومية، ومستشفيات يهددها شبح الإفلاس بسبب ديونها المتراكمة لفائدة الصندوق الوطني للتأمين على المرض وغيرها من المشاكل التي يغرق فيها قطاع الأدوية منذ سنوات طوال ومرشح لمزيد التأزم في حال تواصل نفس السياسات وعدم إيلاء هذا القطاع الحيوي الأهمية والأولوية اللازمتين لإخراجه من هذه الدوامة الفارغة حتى لا تزداد وطأة الآلام والمعاناة التي يتجرعها الناس في فناءات المستشفيات المتداعية وعلى أسرة المرض والحاجة للتداوي الذي صار في ظل حكم الدولة الرأسمالية حقا لمن استطاع إليه سبيلا.

جواب سؤال

الأصل التجاري وكيفية التعامل معه

السؤال:

بسم الله الرحمن الرحيم

أود السؤال على حكم معاملة تجري عندنا في تونس وأصبحت عرفا في كامل البلاد وكذلك قانونيا.

حيث يستأجر شخص دكانا للتجارة فيه وبعد سنين لا يستطيع صاحب المحل أن يسترجع محله إلا بمقابل مادي وفي بعض الأحيان يقدر بمبلغ كبير. كذلك يستطيع المستأجر أن يعرض ما يعبر به عندنا (بالأصل التجاري) للبيع لمستأجر آخر ولا يستطيع صاحب المحل أن يمنع ذلك إلا إذا أعطاه هو العوض على الأصل التجاري. مع العلم أن المستأجر من الممكن أن تحصل له خسارة إذا أخرجه صاحب المحل.

بارك الله فيك وعجل لنا بقيام الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

الجواب:

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته،

أولاً: للأجابة على هذا السؤال لا بد بداية من تقرير ما يلي:

1- الإجارة هي عقد على المنفعة بعوض، وهي بالنسبة لإجارة الأعيان كالدور للسكنى وكالمحلات التجارية ونحوها عقد على منفعة السكنى أو استعمال المحل التجاري... إلخ، مقابل عوض يدفعه المستأجر للمؤجر، فإذا تم عقد الإجارة وفق أحكام الشرع صارت منفعة العين المؤجرة مملوكة للمستأجر مدة الإجارة وللمستأجر أن يتصرف بها التصرفات الشرعية.

2- عقد الإجارة عقد لازم أي لا يستطيع أحد طرفي العقد (المؤجر والمستأجر) فسخ العقد وإلغاءه إلا بموافقة الطرف الآخر، فلا يصح للمؤجر ولا للمستأجر أن ينفرد بإنهاء عقد الإجارة قبل انقضاء وقته.

3- عقد الإجارة عقد مؤقت بوقت محدد، فيجب تحديد مدة الإجارة بيوم أو شهر أو سنة... إلخ، ولا يجوز أن تكون الإجارة مطلقة دون تحديد مدة زمنية معلومة...

4- إذا انتهى عقد الإجارة ولم يتم تجديده بين المؤجر والمستأجر فعلى المستأجر أن يرد العين المستأجرة إلى مالكها وهو المؤجر، لأن عقد الإجارة لم يُخرج العين المؤجرة عن ملكية المؤجر بل أخرج فقط منفعة العين المؤجرة عن ملكية المؤجر وجعلها للمستأجر مدة العقد، فإذا انتهى عقد الإجارة فيجب على المستأجر رد العين المؤجرة بمنفعتها إلى مالكها أي إلى المؤجر.

ثانياً: بناء على الأمور المذكورة في البند السابق تكون الأجابة على سؤالك كما يلي:

1- إذا كانت مدة عقد الإجارة لم تنته بعد وأراد المستأجر أن يؤجر العين المأجورة (وهي المحل التجاري في السؤال)، لمستأجر آخر فله ذلك دون أخذ إذن المؤجر الأصلي لأن منفعة العين المؤجرة هي للمستأجر فله استيفاء المنفعة بنفسه وله أن يؤجرها لغيره سواء أكان العوض هو بمقدار الأجرة التي دفعها للمؤجر الأول أو أقل أو أكثر لأن منفعة العين المؤجرة هي للمستأجر الأول فله أن يتصرف بها التصرفات الشرعية وفق ما يراه مناسباً... جاء في كتاب الشخصية الإسلامية الجزء الثاني باب «استئجار الأعيان» ما يلي:

[إذا ورد العقد على منافع الأعيان كاستئجار الدور والدواب والسيارات وما شابه ذلك، فإن المعقود عليه يكون منفعة العين، ويكون تقدير أجر المثل محتماً أن ينظر إلى الشيء الذي تساوي منفعته منفعة المأجور. ومتى تم استئجار العين فقد صار للمستأجر أن يستوفي منفعة العين التي استأجرها، فإذا استأجر داراً، فله سكناها، أو دابة أو سيارة فله أن يركبها. وللمستأجر أن يؤجر العين المستأجرة إذا قبضها بمثل ما استأجرها أو بأزيد أو بأنقص، لأن قبض العين المستأجرة قام مقام قبض المنافع،

بدليل أنه يجوز التصرف فيها فجاز العقد عليها، ولأنه عقد يجوز برأس المال فجاز بزيادة أو بنقصان. إلاّ أنه إذا استأجر العين لمنفعة فله أن يستوفي مثل تلك المنفعة، وما دونها في الضرر، وليس له أن يستوفي أكثر من مثل تلك المنفعة، لأنه لا يجوز له أن يستوفي أكثر من حقه، أو غير ما يستحقه، فإن اكترى دابة ليركبها، لا يجوز له أن يحمل عليها لأن الراكب أخف من الحمل، وإن اكترى سيارة لمسافة كذا، لم يجز له أن يركبها مسافة أكثر من المسافة التي استأجرها لها، وإن استأجر داراً ليسكنها، ليس له أن يجعلها مخزناً للخشب أو الحديد أو ما شاكل ذلك، مما يكون أكثر ضرراً على الدار من السكنى. والحاصل أن العقد إذا ورد على العين بعوض كان بيعاً، وإذا ورد على منفعة العين بعوض كان إجارة. وعلى هذا فإن العقد قد يرد على العين وحدها، كبيع شجر له ثمر بدا صلاحه دون بيع ثمره، وقد يرد على العين مع منفعتها كبيع دار، وقد يرد على الثمرة وحدها، كبيع الثمر الذي بدا صلاحه، وقد يرد على المنفعة غير المجسمة بعين كسكنى الدار. فإذا ورد على المنفعة التي لا تعتبر عيناً كان إجارة ولم يكن بيعاً وكما أن المشتري للعين يملك العين، ويتصرف بها سائر التصرفات، كذلك يملك المستأجر المنفعة التي ملكها بالاستئجار، وله أن يتصرف بها سائر التصرفات. فكما أن لمشتري ثمر الشجر إذا بدا صلاحه أن يبيعه وهو على شجره، كذلك لمستأجر العين أن يؤجرها لأنه يملك منفعتها كما يملك مشتري الثمر ذلك الثمر الذي اشتراه. وعليه فإنه يجوز للمستأجر أن يؤجر العين المستأجرة إذا قبضها، لأن قبض العين حين الاستئجار قائم مقام قبض المنافع، بدليل أنه يجوز التصرف فيها فجاز العقد عليها كبيع الثمرة على الشجرة. ومتى تم استئجار العين وقبض منفعتها ملك المستأجر جميع التصرفات الشرعية في منفعة العين التي استأجرها لأنها ملكه، فله أن يؤجرها بالأجرة التي يراها مهما بلغت، فلو استأجرها بخمسين وأجرها بخمسمائة جاز، لأنه يملك المنفعة فيملك تأجيرها بما يراه هو، لا بما استأجرها. وعلى هذا فإن ما يسمى بالخلو للمخازن والدور وغيرها - وهو دفع مبلغ معين من المال زيادة على الأجرة المقدرة للبيت أو المخزن للمستأجر الأول من قبل من يستأجر منه - جائز ولا شيء فيه لأن المستأجر يؤجر الدار أو المخزن الذي في استئجاره لغيره بالأجرة المقدرة، وبمبلغ زائد عليها يدفع له، وهذا تأجير للعين التي استأجرها بزيادة على الأجرة التي استأجرها بها، وهو أمر جائز، لأنه يجوز له تأجير ما استأجره بأزيد أو بأنقص مما استأجره، لأنه عقد يجوز برأس المال فيجوز بزيادة كبيع المبيع بعد قبضه بزيادة عما اشتراه.] انتهى النقل من كتاب الشخصية الإسلامية.

2- وكذلك إذا أراد المؤجر أن يسترد العين المؤجرة قبل انتهاء العقد فيجوز للمستأجر أن يطلب عوضاً عن المنفعة التي لا يستطيع استيفاءها فيما بقي من مدة عقد الإجارة، وله أن يطلب مثل ما دفع هو للإيجار وله أن يزيد عليه وينقص، يفعل في ذلك ما يراه مناسباً... فإذا لم يقبل المؤجر دفع عوض عن المنفعة الباقية من زمن العقد فإن للمستأجر أن يمسك العين ويستوفي منفعتها إلى حين انتهاء العقد، وله أن يؤجرها لغير المؤجر أي لمستأجر آخر.

3- أما إذا انتهى عقد الإجارة (للمحل التجاري وفق السؤال) بانتهاء موعده وأراد المؤجر أن يسترد العين المؤجرة (المحل التجاري) فإن المستأجر ملزم شرعاً برد العين المؤجرة إلى صاحبها المؤجر لأنها ملكه، ولا يجوز له أن يرفض ردها أو يشترط دفع عوض (مبلغ من المال) من أجل رد العين لصاحبها الأصلي، كما هو مبين في الاقتباس في الأعلى من كتاب الشخصية الإسلامية الجزء الثاني.

ثالثاً: وقد سبق أن أصدرنا جواب سؤال حول أجزاء من هذه المسألة وذلك في 2014/1/20 وقد جاء فيه:

[- تأجير المستأجر للمأجور إلى مستأجر آخر...

يجوز لمستأجر البيت أن يؤجر البيت لغيره خلال مدة الإجارة المذكورة في العقد، بأجرة أكثر أو أقل من الأجرة التي استأجر بها المحل من صاحبه، وذلك لأن الإجارة هي عقد على المنفعة بعوض، أي أن المستأجر يملك التصرف بمنفعة المأجور ولكن فيما استؤجر له خلال مدة الإجارة المذكورة في العقد، فإن استاجره للسكن فإنه يجوز له أن يَسكن فيه، ويجوز أن يمكِّن غيره من السكنى فيه بأي تصرف مشروع هبةً، أو إجارة... وبالأجرة التي يتفق عليها مع المستأجر الآخر، ولكن لا يجوز له أن يؤجره لمنفعة أخرى، فلا يجوز أن يؤجره كمكتب تجاري مثلاً إذا كان قد استأجره للسكن. كذلك يجب أن يكون ذلك خلال مدة الإجارة، فلا يؤجره لمدة تزيد عن مدة الإجارة الأصلية.

وهذا الحكم يقول به جمهور الفقهاء (الحنفيّة والمالكيّة والشّافعيّة والأصح عند الحنابلة)، ما دامت العين لا تتأثّر

والشّافعيّة والأصحّ عند الحنابلة)، ما دامت العين لا تتأثّر باختلاف المستعمل، وقد أجازه كثير من فقهاء السّلف، سواء أكان بمثل الأجرة أم بزيادة.

ولكنهم اختلفوا إذا كان التأجير للمالك، أي المالك أجّر بيته لمستأجر مدة سنة، ثم بعد ثلاثة أشهر مثلاً احتاج المالك البيت فأراد أن يستأجره من المستأجر الأشهر التسعة الباقية، ويخرج المستأجر منه... هذه المسألة اختلفوا فيها، ولهم آراء مختلفة فيها...] انتهى

رابعاً: بقيت مسألة ما يطلق عليه (الأصل التجاري)، وكيفية التعامل معه:

1- لقد عرف الأصل التجاري عند بعض الآخذين به بأنه: (مال منقول معنوي يشمل جميع الأموال المنقولة المخصصة لممارسة نشاط تجاري أو عدة أنشطة تجارية)، وقالوا: (يشتمل الأصل التجاري وجوبا على زُبناء وسمعة تجارية، ويشمل أيضا كل الأموال الأخرى الضرورية لاستغلال الأصل كالاسم التجاري والشعار والحق في الكراء والأثاث التجاري والبضائع والمعدات والأدوات وبراءات الاختراع والرخص وعلامات الصنع والتجارة والخدمة والرسوم والنماذج الصناعية وبصفة عامة كل حقوق الملكية الصناعية أو الأدبية أو الفنية الملحقة للأصل). ووفق هذا البيان لواقع الأصل التجاري يتبين أنه يشمل نوعين من الأموال:

أ- عناصر مادية كالأثاث والمعدات والأدوات... إلخ، وهي أموال ذات قيمة حقيقية.

ب- عناصر غير مادية كالسمعة التجارية وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الصناعية... إلخ، وهي عناصر ذات قيمة معنوية...

2- بدراسة واقع ما يسمى بـ(الأصل التجاري)، يتبين أنه شيء مختلف عن منفعة العين المؤجرة وهي منفعة العقار المستعمل كمحل تجاري... فمنفعة العقار هي استعمال العقار للنشاط التجاري... ولا يدخل في ذلك ما يسمونه (الأصل التجاري)، فالأصل التجاري بفرعيه العناصر المادية والعناصر المعنوية هو شيء زائد على منفعة العين المؤجرة أي العقار في هذه الحالة... وهذا الأصل التجاري يكتسب لاحقاً بفعل المستأجر حين يقوم بتأثيث المحل التجاري على النحو الملائم للتجارة ذات العلاقة ويضع فيه الأجهزة والأدوات اللازمة وتصبح للمحل سمعة تجارية وزبائن ونشاط تجاري... إلخ.

3- توجد في الأصل التجاري عناصر مادية مباحة شرعاً كالأثاث والأدوات والأجهزة ونحوها إذا كانت وفق أحكام الشرع... وقد توجد فيه مواد محرمة كالتماثيل... وكذلك توجد فيه عناصر غير مادية مباحة مثل السمعة والشعار التجاري والعلامة التجارية ونحوها... وتوجد فيه عناصر معنوية غير جائزة في الإسلام مثل بعض الحقوق المعنوية المتعلقة بالملكية الفكرية كحقوق الطبع وبراءات الاختراع ونحوها...

4- إذا كان (الأصل التجاري) المراد بيعه أو نقله أو تأجيره يشتمل على عناصر مادية أو معنوية محرمة فلا يجوز التصرف به بأخذ العوض عنه، بل ينبغي التخلص أولاً من العناصر المحرمة فيه. أما إذا لم يكن يشمل على عناصر مادية أو معنوية محرمة، أي كان مباحاً، فيصح أن يبادل مع أخذ العوض عنه وفق المبين لاحقاً.

5- إذا كان عقد الإجارة غير منته فيجوز للمستأجر أن يؤجر المحل التجاري ويبادل الأصل التجاري بعوض لمستأجر آخر ولا يلزمه إذن المؤجر الأصلي وذلك المدة الباقية لعقد الإجارة للمحل التجاري... وله كذلك أن يعيد العقار (المحل التجاري) إلى صاحبه المؤجر مقابل عوض للمنفعة وللأصل التجاري، وكل ذلك إذا كان الأصل التجاري مندرجاً تحت المباح... وخلال مدة الإجارة.

6- إذا انتهى عقد الإجارة للعقار (المحل التجاري)، فإن ما يسمى بالأصل التجاري فيه نظر. والذي أرجحه هو:

على المستأجر أن يرد المحل التجاري إلى صاحبه الأصلي (المؤجّر)، وأما بالنسبة للأصل التجاري، فما كان مادياً، فله أن يأخذه أو يبيعه فهو ملكه، كالأثاث ونحوه... وأما شهرة المحل وسمعته التجارية فتنتهي منفعة المستأجر لها بانتهاء عقد الإيجار، وبعد ذلك فإن المستأجر لا يملكها حتى يبيعها أو يأخذ تعويضاً عنها كحق له... فهذا الأصل التجاري المعنوي ليس منفعة يملكها المستأجر بعد انتهاء عقد الإجارة حتى يحق له بيعها، بل بانتهاء عقد الإجارة تنتهي ملكية المستأجر لهذه المنفعة المعنوية التي كان يملكها خلال مدة الإجارة.

7- أما بعض المعاصرين الذين يرون هذه المنفعة المعنوية مثل حق الشفعة أو حق القسمة للزوجة مع ضرتها، وأن بعض الفقهاء يجيزون أخذ البدل عن هذا الحق، فإن المقارنة بين هذه الحقوق وحق السمعة التجارية هي أمر مختلف تماماً وغير صحيح للأسباب التالية:

أ- جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية في موضوع المنافع: (د - الحقّ المطلق...

وأمّا الاعتياض عن الحقوق فالقاعدة عند بعض فقهاء الحنفيّة أنّ الحقّ إذا كان مجرّداً عن الملك فإنّه لا يجوز الاعتياض عنه، كحقّ الشّفعة، فلو صالح عنه بمال بطل حقّه في الشّفعة ويرجع به...

أمّا غير الحنفيّة فلم يشيروا إلى قاعدة يمكن الاستناد إليها في معرفة ذلك، لكن بعد التّتبّع لبعض المسائل يمكن أن يقال في الجملة: إنّ الشّافعيّة والحنابلة يعتبرون أنّ الحقّ الّذي لا يئول إلى المال، أو ما ليس عيناً ولا منفعةً كحقّ الشّفعة، وحقّ خيار الشّرط، وهبة الزّوجة يومها لضرّتها، فهذا لا يجوز الاعتياض عنه، أمّا ما كان يئول إلى مال كحقّ القصاص والرّدّ بالعيب، فإنّه يجوز الاعتياض عنه.

يجوز لمستأجر البيت أن يؤجر البيت لغيره خلال مدة الآجارة المذكورة في العقد، بأجرة أكثر أو أقل من الأجرة التي استأجر بها المحل من صاحبه، وذلك لأن الآجارة هي عقد على المنفعة بعوض، أي أن المستأجر يملك التصرف بمنفعة المأجور ولكن فيما استؤجر له خلال مدة الآجارة المذكورة في العقد، فإن استاجره للسكن فإنه يجوز له أن يَسْكن فيه، ويجوز أن يمكّن غيره من السكنى فيه بأي تصرف مشروع هبةً، أو إجارة... وبالأجرة التي يتفق عليها مع المستأجر الآخر، ولكن لا يجوز له أن يؤجره لمنفعة أخرى، فلا يجوز أن يؤجره كمكتب تجاري مثلاً إذا كان قد استأجره للسكن. كذلك يجب أن يكون ذلك خلال مدة الآجارة، فلا يؤجره لمدة تزيد عن مدة الآجارة الأصلية.

وهذا في الجملة إذ إنّ ابن تيميّة أجاز للزّوجة أخذ العوض عن هبتها يومها لضرّتها وعن سائر حقوقها من القسم، كما أنّه في رواية عن الإمام أحمد جواز الاعتياض عن حقّ الشّفعة من المشتري لا من غيره، ويؤخذ من المسائل الّتي وردت عند المالكيّة أنّهم يجيزون أخذ العوض عن كلّ حقّ ثبت للإنسان فيجوز عندهم الاعتياض عن الشّفعة وعن هبة الزّوجة يومها لضرّتها وغير ذلك.)

ب- فالفقهاء الذين يقولون بأخذ العوض عن حق الشفعة أو حق يوم الزوجة لضرتها فهذا يكون ما دام الحق قائماً، وليس بعد زواله... فبالنسبة لحق الشفعة فهو عندما يكون صاحب الشفعة جاراً أما إذا ارتحل من جواره وابتعد فقد حق الشفعة... وكذلك بالنسبة للزوجة فهي تملك هذا الحق وهي زوجة وليس إذا طلقت مثلاً... وهكذا هنا فحق المستأجر بالانتفاع بالسمعة والشهرة هو خلال استئجاره، فإذا انتهت مدة الإجارة فقد انتهى حقه في هذه السمعة فلم تعد حقاً له يبيعه ويأخذ العوض عنه بل يخلي المأجور بعد انتهاء المدة إلا إذا اتفق على تمديدها...

أما المذكور في القوانين الوضعية عن جعل هذا الأصل التجاري المعنوي حقا للمستأجر خلال مدة الإجارة وبعدها يتصرف به بيعا وشراء ولا يخلي المأجور عند انتهاء مدة الإجارة إلا إذا دفع له ثمن الأصل التجاري المعنوي، فهذا لا قيمة له ولا وزن أمام الأحكام الشرعية.

هذا ما أرجحه في هذه المسألة والله أعلم وأحكم.

أخوكم عطاء بن خليل أبو الرشتة

المال العام بين الخلافة والملكية

م. أسامة الثويني دائرة الإعلام/ الكويت

الخبر:

تقدمت مجموعة من نواب مجلس الأمة في الكويت أمس الاثنين بطلب عقد جلسة خاصة يوم الأحد المقبل الساعة الحادية عشرة صباحاً، لمناقشة مخالفات صندوق الجيش. (صحيفة الوطن الكويتية، 14 آذار 2022)

التعليق:

ينشغل الرأي العام في الكويت منذ فترة بأخبار القضايا التي تتضمن مساً بالأموال العامة والتي اتهم فيها مسؤولون حكوميون من أفراد الأسرة الحاكمة وغيرهم.

وفي هذه العجالة أردت الإشارة إلى أصول وممارسات تتعلق بالمال العام ولمحات من الحياة الإسلامية التي عاشها المسلمون في دولتهم العتيدة، والتي ستعود بإذن الله كما كانت؛ خلافة على منهاج النبوة.

أما مسّ الأموال العامة فقد وردت في شأنه العديد من النصوص الشرعية، ومن ذلك تحذير الرسول الكريم ﷺ منه وتشديده في هذا التحذير، وحين رآه من والٍ عدّه وخطب الناس في شأنه، فقال: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَسْتَعْمِلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ مِمَّا وَلَّانِي اللَّهُ، فَيَأْتِي فَيَقُولُ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ؟! وَاللَّهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئاً بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وقال النبي ﷺ أيضاً: «مَنْ كَانَ لَنَا عَامِلاً فَلْيَكْتَسِبْ زَوْجَةً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ فَلْيَكْتَسِبْ خَادِماً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ فَلْيَكْتَسِبْ مَسْكَناً»، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أُخْبِرْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اتَّخَذَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ غَالٌّ أَوْ سَارِقٌ».

والآيات والأحاديث في هذا الشأن كثيرة ولا تخفى.

وجاء في الأثر أن عمر بن الخطاب كتب إلى حذيفة رضي الله عنهما "أن أعط الناس أعطيتهم وأرزاقهم الذي أفاء الله عليهم، ليس هو لعمر ولا لآل عمر، اقسمه بينهم". وقال أيضاً "والله لأزيدن الناس ما زاد المال... هو مالهم يأخذونه". لاحظ! هو مالهم وهم الذين يأخذونه، فليس هو مال حاكم يبعثره هنا وهناك، وإن شاء تفضل به على الناس.

إن الحياة الإسلامية والخلافة على منهاج النبوة لن يكون الحكم فيها وراثياً؛ يختص فيه الحاكم ومحيطه بامتيازات خاصة، في أموالهم وألقابهم ومراكزهم المجتمعية...الخ، بل الخليفة في الإسلام نائب عن الأمة في الحكم والسلطان، اختارته وبايعته بالرضا ليطبق عليها شرع الله، وهو مقيد في جميع تصرفاته وأحكامه ورعايته لشؤون الأمة بالأحكام الشرعية، وأقارب الحاكم بلا مميزات ولا نفوذ ولا مناصب قيادية محتكرة، فالدولة دولة الأمة وليست دولة عائلية أو قبلية.

وها هنا أثران من سيرة عمر الفاروق رضي الله عنه، أوردهما لا للتحسر والبكاء على الأطلال، بل لبيان صورة ما هو كائن عن قريب بإذن الله.

- جاء في مصنف ابن أبي شيبة: "لما قدم عُتبة أذربيجان، بالخبيص (الطعام المعروف) فذاقه، فوجده حلواً، فقال: لو صنعتم لأمير المؤمنين من هذا، قال: فجعل له سَفَطَين (ما يخبأ فيه الطيب) عظيمين، ثم حملها على بعير مع رجلين، فبعث بهما إليه، فلما قدما على عمر قال: أي شيء هذا؟ قال: خبيص، فذاقه فإذا هو حلو، فقال: أكل المسلمين يشبع من هذا في رحله (مسكنه)؟ قالوا: لا، قال: فردّهما، ثم كتب إليه: أما بعد، فإنه ليس من كدّك، ولا كدّ أبيك، ولا كدّ أمك، أشبِع المسلمين مما تشبع منه في رحلك".

- اشترى ابن عمر بعيرين فألقاهما في إبل الصدقة، فسمنا وعظما وحسنت هيئتهما، قال: فرآهما عمر، فأنكر هيئتهما، فقال: لمن هذان؟ قالوا: لعبد الله بن عمر، فقال: بعهما وخذ رأس مالك، ورد الفضل في بيت المال.

أرأيتم! هكذا حياتنا يجب أن تكون، وليس النكد الذي نعيشه.

تمخض جبل الحقد الغربي فانجب يوماً عالمياً للإسلاموفوبيا

رنا مصطفى

الخبر:

اعتمدت الدول الـ193 الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة أمس الثلاثاء بالإجماع، قراراً اقترحته باكستان يعتبر 15 مارس من كل عام "يوماً لمكافحة الإسلاموفوبيا" أو ما يُعرف بـ"رهاب الإسلام". (العربية)

التعليق:

تعتمد الأمم المتحدة يوماً عالمياً لمكافحة الإسلاموفوبيا وفي الوقت نفسه نسمع بوضع الخطط وإقرار حزمة من القوانين التي تستهدف التضييق على الجاليات الإسلامية في جميع الدول الغربية، وذلك ضمن إطار استراتيجيتهم المزعومة الرامية إلى مكافحة الإرهاب، الأمر الذي يصب في مصلحة تكريس ظاهرة العداء للإسلام 'الإسلاموفوبيا' وإضفاء شرعية رسمية عليها.

قوانين غربية عدة تكشف عن نظرة عنصرية تمييزية راسخة ضد المسلمين في جميع دول أوروبا وفي الولايات المتحدة، وفي المقابل نراهم في منظماتهم الأممية يعبرون عن أسفهم الشديد لجميع أنواع العنف ضد الأشخاص على أساس دينهم أو معتقداتهم والأفعال الموجهة ضد أماكن عبادتهم.

فكم من محكمة غربية أدانت الحجاب؟ وكم من قانون عنصري يواجه الجاليات المسلمة ليطال حتى حياتهم الشخصية؟ فالقائمة تطول ليصل الأمر إلى التغاضي حتى عن أفظع الجرائم الممنهجة بحق المسلمين لا لشيء إلا لأنهم مسلمون.. فمع اختلاف التجارب في كل بلد غربي إلا أن الجميع يشترك في الامتعاض من وجود المسلمين والتخوّف من انتشار الإسلام في بلادهم.

إن وجود مثل هذه التناقضات في السياسات الغربية ليست بجديدة عليها، ففي حين تبطش وتقتل تحت مسمى الشرعية الدولية، فإنها تُعطي المسكنات لذر الرماد في العيون مع ذرف دموع التماسيح لحرف بوصلة الرأي العام عن رؤية وجههم الحقيقي. وما الخطابات الرسمية إلا متاريس يحتمي بها الغرب حتى لا تتناقض مع ما يتشدّق به من مقولات جوفاء وسط انغلاق الغرب واتفاق دُكوماته على اختلاف تصنيفاتها في محاربة الإسلام، واعتباره معدن (الإرهاب) وخطرا على حضارتهم الغربية.

بطولة الموقف فوق بطولة الرياضة

خليفة محمد

الخبر:

استغل المصري علي فرج، المصنف الثاني عالميا في الإسكواش، فوزه بلقب بطولة أوبتاسيا البريطانية وحديثه بعد تتويجه باللقب لتسليط الضوء على معاناة فلسطين من الاحتلال (الإسرائيلي) المستمرة منذ 74 عاما.

وفي فيديو انتشر كالنار في الهشيم على مواقع التواصل، قال فرج - المصنف الأول على العالم سابقا - إن "ما سأقوله سيسبب لي المشاكل، فجأة أصبح ممكنا خلط الرياضة بالسياسة".

وأضاف "هذا هو الواقع الموجود والمعروف للجميع، الحديث عن هذه القضية ليس على هوى الإعلام الغربي، ولكن الجميع - في الوقت الحالي - يتعاطف مع الشعب الأوكراني بسبب الحرب الروسية، إنما يجب أن نذكر فلسطين أيضا". (الجزيرة نت)

التعليق:

لم يكتف هذا البطل من أبناء الأمة الإسلامية الولّادة للأبطال؛ بتسجيل اسمه في سجل أبطال الرياضة، بل وقف مواقف الرجال، ليسجل اسمه في سجل الأبطال المدافعين عن قضايا أمتهم، ولله درّه فقد أتيحت له خيرُ فرصة أحسن استغلالها، فتوّجته الأمة عبر وسائل التواصل الإلكتروني بطلاً فوق بطولته.

هنيئاً لك يا علي فرج بهذا الموقف الذي سيسجله التاريخ، وهنيئاً لأمة الإسلام بك وبموقفك الشجاع، ولعلك تكون من أصحاب السنة الحسنة، فيعمل مَنْ بعدَك بمثل ما عملت، فتنال أجرك وأجر من عمل بمثل ما عملت به.

وأخيراً، الأمة الإسلامية ملأى بالأبطال أمثال علي فرج، ولو أتيحت لهم الفرص لعملوا مثل عمله... ولعل نصر ربنا سبحانه وتعالى قريب لهذه الأمة، فتتهيأ كلّ الفرص لظهور الأبطال في كل الميادين، وإنّ غدا لناظره قريب.

الجزيرة نائحة مستعارة

م. يوسف سلامة

الخبر:

تستمر الجزيرة في إفراد البث لمتابعة الحرب في أوكرانيا وتهمل أخبار العالم بأسره.

التعليق:

من يتابع الجزيرة منذ بداية الحرب في أوكرانيا يظن أنها قناة أوكرانية أو يحسب أن الحرب في العراق أو في مصر أو الجزائر، وذلك لسعرها واجتهادها في البث لتغطية الغزو الروسي لأوكرانيا، وقد نشرت الصحفيين والمراسلين في أرجاء أوكرانيا، وأهملت أخبار العالم كله بما فيه البلاد الإسلامية التي تشهد في الوقت نفسه حروبا ضروسا في اليمن مثلا أو سوريا، واعتداءات من يهود على أهلنا في فلسطين، وغيرها من الأحداث التي طالما اهتمت الجزيرة بتغطيتها.

وعلى سبيل المثال لم نشهد تغطية إعلامية لزيارة رئيس كيان يهود هيرتسوغ لتركيا واستقبال أردوغان له في موكب مهيب، كما فعلت يوم زار هذا نفسه الإمارات أو عندما زار بينيت رئيس وزرائه البحرين.

لم نسمع من الجزيرة ولم نشهد على قنواتها تغطية إعلامية لاقتحام قوات الاحتلال مخيم قلنديا واستشهاد شابين على أيديها، أو مهاجمة المستوطنين لمنازل الشيخ جراح.

لم تعد مظاهرات السودان ذات قيمة إعلامية بالنسبة للجزيرة، ولا أحد يعرف منها ما يحصل هناك من تجاوزات الحكومة واعتدائها على المتظاهرين المطالبين بالتغيير.

أهملت الجزيرة تغطية أخبار اليمن وكأن الأمن قد استتب فجأة فيها ولا حاجة للكلام في شأنها. والعراق وسوريا وغيرها...

هذه أمثلة حول ما يحصل في البلاد الإسلامية من أحداث كبيرة وحروب مستمرة وقتل وتشريد تفوق بالتأكيد ما يحصل في أوكرانيا ولا تزال مستمرة. فلماذا تهمل الجزيرة أحداث العالم كله وتركز على مدار الساعة على أخبار الحرب الأوكرانية الروسية؟! ومن الملاحظ أن المحطات العالمية الأخرى تقوم بالتغطية ولكن بشكل متوازن ومقبول لا تهمل معه الأحداث الأخرى.

الجزيرة حسب ادعائها محطة عالمية ناطقة باللغة العربية، فالأصل أن توجه الإعلام للمشاهدين العرب فتبرز قضاياهم وتعرف اهتماماتهم، وهذا لا يعني أن المشاهدين لا يهتمون بشأن الحرب على أوكرانيا ولكن لكل شيء مقدار وأولوية.

نحن ندرك أن الحرب في أوكرانيا هي صراع بين الدول الاستعمارية الغربية، على رأسها أمريكا وبريطانيا، لإضعاف روسيا وإغراقها في مستنقع أوكرانيا، ولها مكاسب أخرى من خلال الضغوط

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

STAG